التنمية المستدامة والحد من الفقر وإمكانيات الإستفادة من التجربة الصينية

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور / شريف محمد علي أحمد

أستاذ الإقتصاد والمالية العامة – كلية التجارة جامعة مدينة السادات

و نائب رئيس جامعة مدينة السادات لشئون التعليم والطلاب

مقدم من

الباحثة / إيمان أحمد علي حسن علي

كلية التجارة – جامعة مدينة السادات

قسم الإقتصاد والمالية العامة

التنمية المستدامة والحد من الفقر وإمكانيات الإستفادة من التجربة الصينية

ملخص البحث

تعد التنمية المستدامة نهجاً شاملاً يهدف إلى تحسين الظروف الإقتصادية والإجتماعية والبيئية بطريقة متوازنة ومستدامة . ومن أهم أهداف التنمية المستدامة هو القضاء على الفقر بجميع أنواعه والذي يعتبر من أكبر التحديات العالمية التي تواجه جميع المجتمعات. ولتحقيق التنمية المستدامة والحد من الفقر يجب تنفيذ سياسات شاملة تجمع بين تعزز النمو الإقتصادي وتحقيق العدالة الإجتماعية وحماية البيئة من خلال تعزيز التعليم والتدريب المهني وتوفير الرعاية الصحيةوتعزيزدور المرأة والشباب في المجتمع. و حماية البيئة عن طريق استخدام موارد الطاقة المتجددة وتطبيق أنشطة زراعية مستدامة.

ويمثل الحد من الفقر تحدياً كبيراً على الصعيد العالمي، ولكن حققت بعض الدول نجاحات ملحوظة في هذا المجال، ومن بينها الصين . على مدى العقود القليلة الماضية استطاعت الصين إخراج مئات الملايين من سكانها من دائرة الفقر،وهو ما جعل تجربتها مثالاً يحتذى به.يمكن للدول الأخرى الإستفادة منه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة مع مراعاة التكيف مع الظروف المحلية لكل دولة ونخص بالذكر مصر.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة – الحد من الفقر- العلاقة بين الفقر والتنمية المستدامة- مؤشرات التنمية المستدامة في مصر- التجربة الصينية في مكافحة الفقر

Sustainable development, poverty reduction and the potential to benefit from the Chinese experience

Abstract

Sustainable development is a comprehensive approach aimed at improving economic, social and environmental conditions in a balanced and sustainable manner. One of the most important goals of sustainable development is the eradication of poverty in all its forms, which is considered one of the greatest global challenges facing all societies. To achieve sustainable development and poverty reduction, comprehensive policies must be implemented that combine enhancing economic growth, achieving social justice and protecting the environment by enhancing education and vocational training, providing health care, and enhancing the role of women and youth in society.And protecting the environment by using renewable energy resources and implementing sustainable agricultural activities.

Poverty reduction is a major challenge globally, but some countries have achieved remarkable successes in this field, including China. Over the past few decades, China has been able to lift hundreds of millions of its people out of poverty, which has made its experience an example to be followed. Other countries can benefit from it to achieve the goals of sustainable development while taking into account the adaptation to the local conditions of each country, especially Egypt.

Keywords: Sustainable development - poverty reduction - the relationship between poverty and sustainable development - indicators of sustainable development in Egypt - the Chinese experience in combating poverty

1- مقدمة

يعد موضوعي الفقر والتنمية المستدامة من المواضيع التي تكتسب أهمية خاصة على الصعيدين العالمي والمحلي كونهما يرتبطان مع بعضهما بطريقة تلقائية ويهتمان بشكل مركز بالمستوى المعيشي للعنصر البشري وكيفية تهيئة المستلزمات الضرورية لرفع هذا المستوى المعيشي والنهوض به بشكل دائم ، فالفرد لكي يحيا حياة كريمة لابد أن تتاح له كافة الفرص التي تضمن ديمومة حياته في ظل الأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية والبيئية المحيطة به ، لأنه من البديهي إذا كان هناك أي تراجع أو تردي في هذه الأوضاع فإنه حتما" سينعكس بشكل أو بآخر على واقع حياته وباتجاه تبرز فيه السلبيات لتطغى وتهدد ديمومة الحياة البشرية.

وعلى الرغم من التقدم في مسيرة التنمية المستدامة لبعض المجالات إلا أن ظاهرة الفقر مازالت سببا" لكثير من المعضلات الصحية والإجتماعية و الأزمات النفسية والأخلاقية وما تسببه من انعكاسات خطرة تهدد مسيرة التنمية المستدامة .

2- مشكلة البحث

مع تزايد التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه العديد من الدول النامية، يأتي موضوع التنمية المستدامة والحد من الفقر في مقدمة الأولويات العالمية. تتمثل مشكلة الدراسة في فهم العلاقة بين الحد من الفقر و التنمية المستدامة، حيث يتناول البحث كيف يؤثر الفقر على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وكيف يمكن لإستراتيجيات وسياسات الحد من الفقر أن تعزز التقدم في هذا المجال. وتسعى الدراسة إلى تحليل دور سياسات الحد من الفقر على النمو المستدام وتقديم رؤى حول كيفية تكامل جهود الحد من الفقر مع أهداف التنمية المستدامة لتحقيق نمو إقتصادي شامل ومستدام.

وفي هذا السياق، تقدم التجربة الصينية نموذجاً فريداً وناجحاً في تحقيق التنمية الاقتصادية والحد من الفقر بشكل غير مسبوق. فخلال العقود القليلة الماضية، تمكنت الصين من انتشال مئات الملايين من مواطنيها من الفقر المدقع، بفضل استراتيجيات تنموية مبتكرة وسياسات اقتصادية واجتماعية فعّالة.

3-أهمية الدراسة

تُعد التنمية المستدامة والحد من الفقر من أبرز التحديات التي تواجه المجتمع الدولي، وخاصة في الدول النامية. تُقدّم هذه الدراسة فرصة لاستكشاف كيفية الاستفادة من تجربة الصين الناجحة في هذا المجال، مما يمكن أن يساعد الدول النامية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة.

تكمن أهمية هذه الدراسة في عدة جوانب رئيسية:

- مساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: تُعد التنمية المستدامة والحد من الفقر من أبرز التحديات التي تواجه المجتمع الدولي، وخاصة في الدول النامية. تُقدّم هذه الدراسة فرصة لاستكشاف كيفية الاستفادة من تجربة الصين الناجحة في هذا المجال، مما يمكن أن يساعد الدول النامية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة.

- استفادة من التجارب الدولية الناجحة: تجربة الصين في الحد من الفقر وتحقيق نمو اقتصادي مستدام تُعتبر من أكثر التجارب نجاحاً في التاريخ الحديث. تحليل هذه التجربة وتقييم إمكانية

تطبيقها في سياقات أخرى يمكن أن يوفر للحكومات والباحثين وصانعي السياسات إطار عمل فعّال لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

- تقديم حلول عملية: من خلال التركيز على التجربة الصينية، تهدف الدراسة إلى تقديم توصيات مبنية على أدلة واقعية يمكن أن تساعد الدول النامية على تطوير سياسات تنموية متكاملة تُعالج جذور الفقر وتدفع باتجاه تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

- تعزيز التعاون الدولي: يُمكن لهذه الدراسة أن تشجع على تعزيز التعاون بين الصين والدول النامية من خلال نقل المعرفة والتكنولوجيا، وتقديم الدعم الفني والمؤسسي الذي يمكن أن يسهم في تحقيق التنمية المستدامة على نطاق أوسع.

4- أهداف الدراسة

- دراسة الإطار النظري لموضوعي الفقر والتنمية المستدامة والعلاقة بينهما .
- دراسة إمكانيات معالجة الفقر من خلال آليات التنمية المستدامة .
- تقييم إمكانية تطبيق النموذج الصيني في دول أخرى: استكشاف مدى ملاءمة التجربة الصينية لبيئات دولية مختلفة، مع التركيز على الدول النامية في الشرق الأوسط وأفريقيا، وتحديد العوامل التي تسهم في نجاح أو فشل نقل هذه التجربة.
- تحديد العوامل الحاسمة لتحقيق التنمية المستدامة: تحليل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي كانت أساسية في تحقيق التنمية والحد من الفقر في الصين، ومدى إمكانية تكييفها لتناسب سياقات دولية مختلفة.
- تقديم توصيات عملية لصانعي السياسات: وضع مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تساعد صانعي السياسات في الدول النامية على تبني استراتيجيات فعّالة مستوحاة من التجربة الصينية، مع الأخذ في الاعتبار الظروف المحلية والإقليمية.
- تعزيز الوعي بأهمية التعاون الدولي: تسليط الضوء على الدور الذي يمكن أن يلعبه التعاون الدولي، وخاصة بين الصين والدول النامية، في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والحد من الفقر على مستوى عالمي.

5- منهج الدراسة

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل مفهوم الفقر وأبعاده المختلفة ،والمنهج الكمي بتحليل البيانات اللإحصائية المتعلقة بمعدلات الفقر في مصر ويشمل ذلك جمع وتحليل بيانات من مصادر موثوقة مثل تقارير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،مركز معلومات ودعم اتخاذ القرار، والبنك الدولي .

6-فروض الدراسة

- تساهم البرامج والسياسات الموجهة للحد من الفقر مثل تحسين جودة التعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية بشكل مباشر في تحسين مؤشرات التنمية المستدامة في مصر
- الإستثمارات في برامج التنمية المستدامة تزيد من فعالية جهود مكافحة الفقر مما يساهم في تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام.

- نجاح الصين في تحقيق التنمية المستدامة والحد من الفقر يعتمد بشكل كبير على السياسات الاقتصادية والتخطيط الاستراتيجي طويل المدى، مما يمكن تطبيقه جزئياً في دول نامية أخرى.
- التجربة الصينية في الحد من الفقر تُقدم نموذجاً يمكن تعميمه، لكن يجب مراعاة السياقات الاجتماعية والسياسية المختلفة وتعديل وتكييف السياسات الصينية لتتناسب مع الظروف المحلية لكل دولة لضمان نجاح استنساخه

الاطار النظرى لمفهوم التنمية المستدامة

ماهية التنمية المستدامة

مفهوم التنمية

تشير التنمية لغوياً إلى "النماء أو الازدياد التدريجي" ، وجدير بالذكر أن هناك اختلاف بين النمو و التنمية ، حيث يشير النمو إلى التقدم التلقائي غير المخطط أو الطبيعي أو الذي يحدث بشكل عفوي دون أي تدخل بشري سواء من الفرد أوالمجتمع في حين أن التنمية هي العملية التي تسعى إلى إحداث النمو بصورة سريعة في إطار خطط مدروسة وفترات زمنية محددة[1] .

وبالنظر إلى سياسات التنمية التي اتبعتها الدول النامية أو المتقدمة نجد أنها لم تسهم في معالجة القضايا البيئية ، بل أدت إلى زيادتها ، وربما يرجع السبب في ذلك إلى تجاهل الجوانب البيئية، الأمر الذي استلزم التفكير في اتباع سياسة تنموية بيئية .ومن هنا نستطيع القول بأن التنمية المستدامة بدأت حول مراعاة الجانب البيئي أثناء التنمية ثم تطورت تطوراً ملحوظاً عبر آراء المفكرين والإقتصاديين .

اختلفت الدول في محاربة الفقر بتطبيق أهداف التنمية المستدامة، فترى الدول الصناعية تتطلب خفض جذري ومستمر في استهلاكها من الموارد الطبيعية والطاقة وإحداث تحولات جوهرية في أنماط الحياة القائمة وعدم الإفصاح عن نهجها التنموي الصناعي للعالم الخارجي.

أما عن البلدان النامية فترى أن التنمية المستدامة هي استخدام الموارد لتحسين مستوى معيشة الأفراد الأكثر عوزاً وحرماناً في الجنوب[2].

وقد تم تقسيم التعريفات الاقتصادية في تقرير الموارد العالمية لعام ١٩٩٢ إلى تعريفات البلدان الصناعية المتقدمة في الشمال، وتعريفات البلدان الفقيرة والتابعة في الجنوب، غير أن أفضل التعريفات للتنمية المستدامة بشكل عام هو تعريف اللجنة العالمية للتنمية والبيئة التي شكلتها الأمم المتحدة لدراسة هذا الموضوع وقدمت تقريرهاعام ١٩٨٧ بعنوان "مستقبلنا المشترك" حيث يعتبر هذا التعريف شاملاً ومختصراً للتنمية المستدامة .

---

[1] د.ابراهيم حسين العسل:التنمية في الفكر الإسلامي مفاهيم-عطاءات-معوقات-اساليب،المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،2006،ص 23

[2] مجلة ديالي،2015

وقد عرفت اللجنة التنمية المستدامة Sustainable Development بأنها "التنمية التي تلبي حاجات الحاضر من دون المساومة بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم"[3] .

ويرتكز التعريف السابق على عنصرين أساسيين هما المتطلبات الإنسانية وبالأخص الإحتياجات الأساسية للفقراء، والقيود التقنية والإجتماعية التي تحد من قدرة البيئة على الإستجابة لإحتياجات الحاضر والمستقبل[4] .

لقد نالت التنمية المستدامة إهتمام جميع البلدان والهيئات والمنظمات الدولية خصوصاً بعد تفشي الفقر والجوع والجهل وانتشار ظاهرة الإرهاب، ولذلك بدأت البلدان تسعى تجاه إعداد وتصميم الخطط والبرامج لتعزيز التنمية البشرية، وكذلك تطوير السياسات التي تستهدف تعزيز وزيادة معدلات النمو الإقتصادي وتقليل الفقر وتقليل الفساد والعنف في المجتمع ، ورفع مكانة المرأة وتمكينها... الخ. حيث لاحظ العالم في الثلاثين عاماً الماضية أن نماذج التنمية الحالية لم تعد كافية أو تلبي الإحتياجات ، وذلك بسبب التأثير البيئي كالتلوث والإحتباس الحراري والفيضانات ونفاد الموارد غير المتجددة ، مما استدعى تطوير برامج للتنمية المستدامة لتحقيق الأهداف الخاصة بحماية البيئة والوصول إلى التنمية واستدامتها .ويرى كل من سوزان وبيتر كالفرن أن العالم يواجه تحديين اثنين[5] الأول : استنفاد الموارد، والثاني : زيادة حجم التلوث والفضلات الضارة.

---

[3] محمد عبد البديع،اقتصاديات حماية البيئة،دار الأمين للنشر والتوزيع،القاهرة،مصر،2003،ص 84

[4] محمد عبد البديع،اقتصاديات حماية البيئة،دار الأمين للنشر والتوزيع،القاهرة،مصر،2003،ص 84

[5] د. عبد الله بن جمعان الغامدي، بين الحق في إستغلال الموارد الطبيعية والمسئولية عن حماية البيئة، 2007، ص 2

نشأة وتطور مفهوم التنمية المستدامة

جدول (1)

تطور مفهوم التنمية المستدامة

السنة	مراحل تطور مفهوم التنمية المستدامة	
915	اللجنة الكندية للمحافظة على الطبيعة "ضرورة انتقال رأس المال الطبيعي إلى الأجيال القادمة"	
923	المؤتمر العالمي للحفاظ على الطبيعة "إلزامية المحافظة على الطبيعة والإستخدام العقلاني للموارد المتاحة" من خلال طرق فعالة ومدروسة لتحقيق أفضل النتائج بأقل تكلفة	
972	ندوة الأمم المتحدة عن البيئة ستوكوهولم "ظهور تعريف التنمية الملائمة للبيئة"	كفتان من النمو وحماية البيئة
987	لجنة برونطلاند "تتضمن 6 تعريفات للتنمية المستدامة"	
992	قمة الأرض بريو- البرازيل " انبثق عنها ما يسمى بالأجندة 21	

	التي تحتوي على 40 فصلاً يوضح المعايير التي يجب اتباعها لتحقيق تنمية مستدامة ".	
002	القمة العالمية عن التنمية المستدامة – جوهانسبورج 2002 " قامت بالتأكيد على وجوب المحافظة على الموارد الطبيعية " .	التنمية المستدامة

تم استنتاجه بواسطة الباحثة من الموقع
http;//www.wikipedia.org/wiki/d/%c3%A9veloppement-durable:

من الجدول تلاحظ أن الندوات الثلاث (ستوكوهولم 1972 ، ريو 1992 و جوهانسبورغ 2002) قد رسخت المفهوم المستحدث للتنمية وهو إدراج الإعتبارات البيئية عند إعداد السياسات الإقتصادية وذلك بهدف تحقيق إقتصاد مستدام .

في سبتمبر عام 2000 تم توقيع ميثاق عالمي هام لمكافحة الفقر ، حيث وافقت 189 دولة عضو في الأمم المتحدة " بيان الالفية " في القمة العالمية للأمم المتحدة، وتم تحديد الأهداف الإنمائية للألفية الذي يشمل ثمانية أهداف للتنمية يجب تحقيقها بحلول عام 2015 ،الهدف الأول " القضاء على الفقر المدقع[6] والجوع "، وقد ذكر تقرير التنمية في العالم عام 2004 ((جعل الخدمات تعمل لصالح الفقراء)) الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة والتي تتمثل في [7]:

1. القضاء على الفقر المدقع والجوع (التخفيض بنسبة النصف) .
2. الوصول إلى تعليم ابتدائي عالمي (للأولاد و البنات على السواء) .
3. تعزيز المساواة بين الرجال والنساء وتمكين المرأة.
4. تخفيض معدل وفيات الأطفال (بنسبة الثلثين) .
5. تحسين صحة الأمهات (تخفيض معدل الوفيات بنسبة ثلاث أرباع) .
6. القضاء على الملاريا ومكافحة فيروس نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) والأمراض الأخرى .
7. ضمان الإستدامة البيئية :

أ. دمج التنمية المستدامة في السياسات القطرية .

---

[6] الفقر المدقع : هو العيش بأقل من 1.25 دولار في اليوم الواحد

[7] http://www.un.org/millennumgoals/

ب. تخفيض عدد الأشخاص الذين لا يحصلون على مياه الشرب بنسبة النصف .

ج. تحسين معيشة ما لا يقل عن مائة مليون شخص من الفقراء

8. إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية :

أ. زيادة المساعدات الإنمائية الرسمية .

ب. زيادة فرص الوصول إلى الأسواق .

بعد ثلاثة عشر عاماً ، وعلى الرغم من أن المجتمع الدولي اعتبر المحور الأساسي للتنمية خلال الألفية الثالثة يتمثل في مكافحة الفقر باعتباره ظاهرة متعددة الأبعاد ، غير أن الجهود الدولية لا تزال محدودة في مكافحة الفقر ، وحتى وإن سجل تحسن ملحوظ فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية غير أن ذلك لا يخفي الواقع المرير الذي يكابده العديد من البشر في مختلف مناطق العالم ، وذلك ما توضحه الإحصائيات الخاصة بسنة 2012 :

- 1.2 مليار شخص يعيشون في فقر مدقع بأقل من 1.25 دولار يومياً .
- شخص من ثمانية أشخاص في العالم يبيت جائعاً .
- طفل من أصل ستة أطفال دون الخامسة يعاني سوء التغذية يقدر عددهم الإجمالي بأكثر من 100 مليون طفل .
- 15% من سكان العالم يعانون من سوء التغذية .
- بلغ عدد الذين شردوا بفعل النزاعات والحروب 45.1 مليون شخص منهم 15 مليون لاجئ في دول أجنبية .
- 57 مليون طفل في سن الدراسة ولم يلتحقوا بالمدارس .
- 123 مليون شاب لا يجيدون القراءة والكتابة .
- في إفريقيا يموت طفل من أصل 9 أطفال قبل أن يصل إلى سن الخامسة بسبب سوء المعيشة ، وهذا المعدل يزيد 16 مرة عن الدول المتوسطة النمو .
- 50 مليون إمرأة في جميع أنحاء العالم تلد بمفردها دون رعاية صحية .
- منذ عام 1990 وحتى عام 2012 بلغ عدد الذين لم تتوفر لهم فرص الحصول على مياه صالحة للشرب 2.1 مليار شخص ، كما بلغ عدد الذين لم تتوفر لهم فرص الحصول على رعاية صحية 1.9 مليار شخص [8].

[8] كل الأرقام الواردة أعلاه جاءت ضمن تقرير الأهداف الإنمائية لسنة 2013

عملت مجموعة مؤلفة من سبعة وعشرين خبيراً سماهم الأمين العام للأمم المتحدة لاتخاذ قرار بشأن الأهداف الإنمائية للألفية التي يجب الإبقاء عليها وتللك التي يجب تغييرها وتلك التي يجب إضافتها . وتحدثوا إلى أكثر من 5000 منظمة تمثل المجتمع المدني والسكان الأصليين والنساء والشباب والأطفال والمراهقين والمهاجرين والإتحادات وغيرهم ، من أكثر من 120 بلداً مختلفاً و 250 مديراً لشركات كبرى من 30 بلداً .ثم درست هذه المحادثات وقدمت النتائج في تقرير فريق الشخصيات البارزة لما بعد عام 2015 والذي يقيم الإنجازات التي تحققت في السنوات الثلاث عشر منذ تحديد الأهداف الإنمائية للألفية ، كما يقترح أهدافاً وغايات جديدة تستند إلى احترام حقوق الإنسان العالمية وتهدف إلى تخليص العالم من الفقر المدقع بحلول عام 2030[9] .

استراتيجية التنمية المستدامة

وقد تم اقتراح اثنا عشر هدفاً عالمياً للعام 2030 يعبر عن أمل مشترك من جميع البلدان ، ويأتي كل هدف مع مجموعة غايات (52 غاية) بحيث على كل بلد تحديد ما الذي سيتمكن من تحقيقه تحديداً بحلول العام 2030 .

الأهداف العالمية المستهدف تحقيقها بحلول عام 2030 :

1. القضاء على الفقر.
2. تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
3. توفير التعليم عالي الجودة وإمكانية للتعلم مدى الحياة.
4. توفير الرعاية الصحية.
5. الأمن الغذائي وجودة التغذية.
6. إستفادة الجميع من المياه النقية والصرف الصحي.
7. توفير طاقة مستدامة.
8. توفير فرص عمل وطرق معيشية مستدامة وتحقيق النمو العادل.
9. إدارة أصول الموارد الطبيعية بطريقة مستدامة.
10. استهداف الإدارة الرشيدة والمؤسسات الفعالة.
11. خلق مجتمع سلمي ومستقر.
12. إتاحة بيئة عالمية مميكنة وتشجيع التمويل طويل الأجل .

[9] شراكة عالمية جديدة : القضاء على الفقر وتحويل الإقتصاديات من خلال التنمية المستدامة ، تقرير مجموعة الخبراء حول جدول أعمال التنمية لما بعد 2015، روزانا ملدوزا زابانا، الطبعة الاولى،اب/أغسطس 2015

ووجد من خلال هذه الأهداف أن إنهاء الفقر وحماية الكوكب هو أكبر تحد يواجه العالم ، ولهذا تمت التوصية بخمس عمليات تحول :

شكل (1)

يجب أن تحقق كل بلد أول أربع عمليات تحول ، في حين أن العملية الأخيرة هي عملية تحول عالمية بحاجة إلى تعاون جميع البلدان في العالم .

إن أهداف التنمية المستدامة (SDGs) هي أهداف متعلقة بمستقبل التنمية العالمية . تم وضعها عن طريق الأمم المتحدة وتم ترويجها كأهداف عالمية للتنمية المستدامة . وتم استبدال الأهداف الإنمائية للألفية والتي انتهت بنهاية عام 2015 بأهداف التنمية المستدامة من عام 2015 إلى عام 2030 وتتمثل في 17 هدفاً أولها هو القضاء على الفقر بجميع أشكاله في جميع البلدان.

جدول (2)

أهداف التنمية المستدامة

الأول	القضاء على الفقر بكافة أنواعه في جميع البلدان .
الثاني	القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية الجيدة وتحفيز الزراعة المستدامة.
الثالث	الرعاية الصحية.
الرابع	كفالة التعليم الجيد الذي يشمل الجميع وإتاحة التعليم للجميع مدى الحياة .
الخامس	المساواة بين االجنسين وتعزيز مكانة المرأة.
السادس	ضمان توفير المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.
السابع	ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة بتكلفة يسيرة.
الثامن	العمل على زيادة النمو الإقتصادي الشامل والمستدام ، والعمالة المنتجة ، وتوفير عمل لائق للجميع.
التاسع	تأسيس بنية تحتية تصمد خلال عملية التنمية ، وتشجيع التصنيع الشامل والمستدام، وتحفيز الإبتكار.
العاشر	الحد من إنعدام المساواة داخل البلد الواحدة وفيما بين البلدان.
الحادي عشر	اعتبار المدن والمستوطنات شاملة و آمنة ومستدامة للجميع.
الثاني عشر	الإستهلاك والإنتاج المسؤولان.
الثالث عشر	إتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ و آثاره.
الرابع عشر	الحفاظ على البحار والمحيطات والموارد البحرية واستخدامها بطريقة مستدامة من أجل الوصول إلى التنمية المستدامة.
الخامس عشر	الحفاظ على الأنظمة الأيكولوجية البرية وترميمها وتحفيز استخدامها بطريقة مستدامة، والمحافظة على الغابات، والحد من التصحر ، وإيقاف تدهور الأراضي وعكس مساره ، وردع فقدان التنوع البيولوجي.
السادس عشر	نشر السلام والعدالة وإقامة مؤسسات قوية.
السابع عشر	تقوية وتحفيز الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة من طرف الهيئات والمؤسسات الدولية وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة في مجال الحد من الفقر ، غير أن التحديات لا تزال كبيرة وبصفة خاصة في الدول الفقيرة التي تتميز بإقتصاد هش وتنعدم بها الموارد والثروات الطبيعية ، وهو ما يشكل عبئاً ثقيلاً على المجتمع الدولي المطالب بمساعدة هذه الدول من أجل دعم برامج الحد من مختلف مظاهر الفقر والحرمان .

أبعاد التنمية المستدامة

تركز التنمية المستدامة على ثلاث ركائز رئيسية، حيث تتضمن التنمية المستدامة ثلاثة أبعاد (البعد الإقتصادي، والإجتماعي، والبيئي)، ويجب الإشارة إلى أن هذه الأبعاد لابد أن تكون متكاملة ومترابطة ومتداخلة

الشكل رقم (2)

تداخل أبعاد التنمية المستدامة

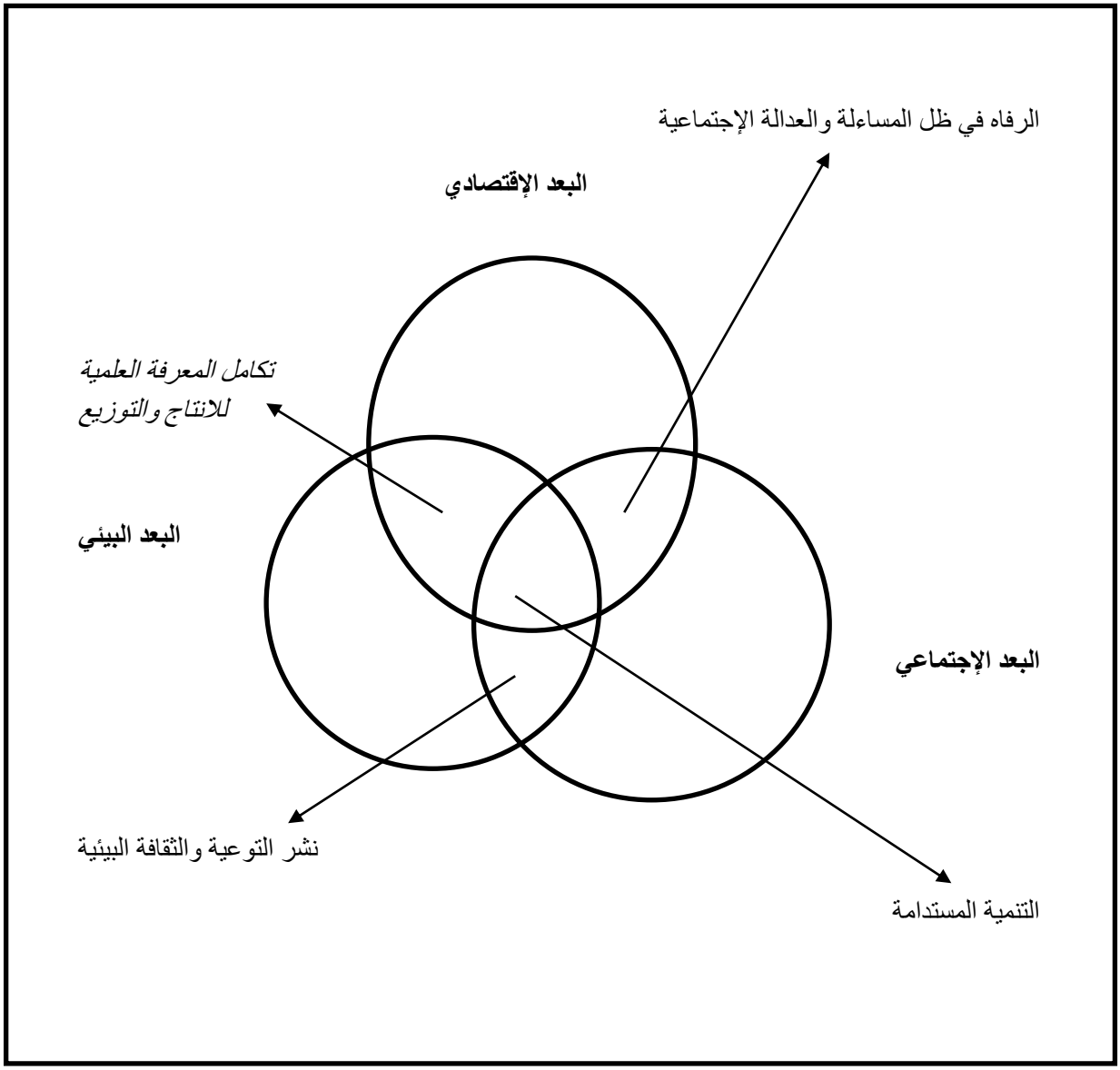

Source;Beat Burgemeie;Politique Economique du developpement durable,Editions de boeck universite,Beruxelles,2008,P43

إن التنمية المستدامة تتحقق في ظل توافر الأبعاد الثلاث أي منطقة التقاطع، وينتج عن تقاطع كلاً من البعد الإقتصادي والبعدالإجتماعي تحقق مبدأ الرفاه في ظل المساءلة والعدالة الإجتماعية ، في حين أن تقاطع البعد الإقتصادي مع البعد البيئي فهو يبحث في إيجاد الطرق والأساليب المعرفية من أجل توفير الطرق السليمة لعمليات الإنتاج والتوزيع ، أما تقاطع البعد الإجتماعي والبيئي فهو مدى نشر التوعية والثقافة البيئية

كيفية قياس التنمية المستدامة وأهم مؤشراتها

إن قياس التنمية المستدامة يعتمد على مجموعة متنوعة من المؤشرات التي تغطي الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والبيئية من أجل تقييمها بشكل شامل ، ويجب أن تتضمن هذه المؤشرات عدداً من العوامل الهامة . بعض المؤشرات الرئيسية تشمل :

1. **الناتج المحلي الإجمالي (الأبعاد الإقتصادية)** : يمكن استخدام الناتج المحلي الإجمالي لقياس الأداء الإقتصادي للبلد . ومع ذلك يجب أن يتم تقييمه بالإعتماد على الأهداف المستدامة والعوامل البيئية مثل استهلاك الموارد والإنبعاثات .
2. **معدل النمو الإقتصادي (الأبعاد الإقتصادية) :** يشير إلى معدل نمو الإقتصاد الذي يجب أن يتوازن مع القدرة على استدامته وعدم استنزاف الموارد .
3. **مؤشر التنمية البشرية (الأبعاد الإجتماعية) :** يقيس جوانب مثل التعليم ومتوسط العمر ومستوى معيشة السكان ، هذا المؤشر يسلط الضوء على الجوامب الإجتماعية للتنمية المستدامة .
4. **معدلات الفقر والتفاوت الإجتماعي (الأبعاد الإجتماعية) :** يمكن استخدام معدلات الفقر ومؤشرات التفاوت في الدخل لقياس التنمية الإجتماعية والعدالة .
5. **مؤشرات البيئة (الأبعاد البيئية) :** تشمل مؤشرات الإنبعاثاتالبيئية واستهلاك الموارد الطبيعية والمحافظة على التنوع البيولوجي .
6. **مؤشرات استدامة الموارد (الأبعاد البيئية) :** يشمل مؤشرات مثل مخزون المياه والإستدامة الزراعية وإعادة التدوير .
7. **مؤشرات السلوك البيئي (الأبعاد البيئية) :** يقيس تصرف السكان والشركات فيما يتعلق بالبيئة ، مثل استخدام وسائل النقل العامة وممارسات الإنتاج المستدام .
8. **مؤشرات الإبتكار والبحث والتطوير (الأبعاد الإقتصادية والبيئية) :** يمكن استخدم هذه المؤشرات لقياس التقدم في مجال التكنولوجيا والاستدامة .
9. **مؤشرات الشمولية والمشاركة (الأبعاد الإجتماعية)** : تشمل مؤشرات مشاركة السكان في عمليات اتخاذ القرار والوصول إلى الخدمات الأساسية .

إن تحليل هذه المؤشرات يساعد في تقييم التنمية المستدامة بشكل شامل وتوجيه السياسات والإجراءات نحو تحقيق التوازن بين الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والبيئية مع تحقيق الإستدامة على المدى البعيد .

وسوف نخص بالدراسة المؤشرات الخاصة بالهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة وهو القضاء على الفقر بالتطبيق على جمهورية مصر العربية .

الموقف الراهن لمؤشرات الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة في مصر حتى عام 2022 (مؤشرات القضاء على الفقر بجميع أشكاله) :

تمثل أهداف التنمية المستدامة التزاما بالإنتهاء من المسار الذي بدأه العالم مع بداية الألفية الثالثة للقضاء على الفقر بمختلف أشكاله وأبعاده مع حلول عام 2030م، ويتضمن هذا الجهد استهداف الفئات الأكثر فقراً، وزيادة فرص الحصول على الموارد والخدمات الأساسية، وتعزيز ومساندة المجتمعات المحلية المتضررة من النزاعات والكوارث البيئية المرتبطة بالمناخ . ولا يزال التخلص من الفقر بكل أشكاله من أهم التحديات التي تعترض البشرية. فعلى الرغم من انخفاض عدد الأفراد الذين يعيشون في فقر مدقع إلى أكثر من النصف إلا أن لا يزال هناك الكثير ممن يعانون من أجل إشباع احتياجاتهم الأساسية

وضعت الأمم المتحدة 7 غايات و13 مؤشراً لهدف التنمية المستدامة الأول، وتمثل الأهداف والغايات والمؤشرات المتعلقة بالقضاء على الفقر المقاييس التي يهدف العالم من خلالها إلى متابعة والتأكد من مدى تحقق الهدف الأول من عدمه.

الغاية 1-1 القضاء على الفقر المدقع للناس جميعاً أينما كانوا بحلول عام 2030 وهو يقاس حالياً بعدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من 1.25 دولار في اليوم

المؤشر 1-1-1 : نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الدولي، بحسب الجنس، والعمر، والوضع الوظيفي، والموقع الجغرافي (حضر/ ريف)

تعريف المؤشر :

هو النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون عل أقل من 2.15 دولار يومياً بأسعار عام 2017 الدولية.

طريقة الحساب

تم تحديد خط الفقر المدقع الحالي عند 2.15 دولار يومياً في عام 2017 بحسب تعادل القوة الشرائية، وهو يمثل متوسط خطوط الفقر القومية لعدد 28 دولة منخفضة الدخل

جدول (3)

نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الدوللي خلال أعوام 2019،2017،2015

البيان	2015	2017	2019
نسبة الفقراء الحاليين عند 2.15 دولار يومياً (تعادل القوة الشرائية 2017) (% من السكان)	.9	2.5	1.5

المصدر : قاعدة بيانات البنك الدولي مايو 2023

الغاية 1-2 : خفض نسبة الفقراء من الرجال والنساء والأطفال بجميع الأعمار الذين يعيشون الفقر بمختلف أبعاده وفقاً للتعاريف الوطنية بقيمة النصف على الأقل بحلول عام 2030

المؤشر 1-2-1 : نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر القومي، بحسب الجنس والعمر

تعريف المؤشر :

معدل الفقر الوطني هو النسبة المئوية لمجموع الأفراد الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني.

خط الفقر الوطني = المكون الغذائي + المكون غير الغذائي

المكون الغذائي (خط الفقر الغذائي) : وهو تكلفة سلة من السلع الغذائية التي توفر السعرات الحرارية والبروتينات الأساسية الضرورية لقيام الفرد بنشاطه الطبيعي.

المكون غير الغذائي : هو قيمة تكلفة الحد الأدنى من الحاجات الأساسية غير الغذائية مثل السكن – الملبس – خدمات الرعاية الصحية والتعليم.

ومن ثم يكون خط الفقر هو التكلفة المحسوبة على المستوى الوطني للمكونين الغذائي وغير الغذائي، وبالتالي كل من يزيد انفاقه عن هذه التكلفة لا يعتبر فقيراً بينما كل من ينخفض انفاقه عن هذه القيمة يعتبر فقيراً .

طريقة الحساب

يتم حسابه بقسمة عدد السكان الذين يعيشون دةن خط الفقر القومي على إجمالي عدد السكان مضروباً في 100

جدول (4)

نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني خلال أعوام (2020/2018،2019/2015،2017)

البيان	2015	2018/2017	2020/2019
نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني	**27.8**	**32.5**	**29.7**

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء- مسح الدخل والإنفاق والإستهلاك 2020/2019

جدول (5)

نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني وفقاً للنوع خلال أعوام (2020/2018،2019/2015،2017)

النوع	2015	2018/2017	2020/2019
ذكور	28.8	33.5	30.4
إناث	26.7	31.5	29.1

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء- مسح الدخل والإنفاق والإستهلاك 2020/2019

جدول (6)

نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني وفقاً للفئات العمرية خلال أعوام (2020/2018،2019/2015،2017)

الفئات العمرية	2015	2018/2017	2020/2019
19-0	31.5	37.7	35.38
29-20	28.9	33.9	26.95
39-30	25.7	30.3	29.69
49-40	27.7	34.0	30.29
59-50	21.5	25.3	21.20
+ 60	17.5	16.9	14.02

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء- مسح الدخل والإنفاق والإستهلاك 2020/2019

الغاية 1-4 المساواة بين الجنسين، وخاصةً الفقراء منهم، في الحق في الحصول على الموارد الإقتصادية ومن أهمها الموارد الطبيعية، والخدمات الأساسية، وحق تملك الأراضي وإدارتها،والميراث، والاستفادة من جميع الوسائل التكنولوجية، والحصول على الخدمات المالية، التي من أهمها التمويل المتناهي الصغر، وذلك حتى بلوغ عام 2030

المؤشر 1-4-1 نسبة السكان الذين يستطيعون الحصول على الخدمات الأساسية.

تعريف المؤشر :

يقصد بالخدمات الأساسية الخدمات التي توفر المتطلبات الأساسية للأفراد من خدمات تعليمية، والرعاية الصحية،وتوفير مياه الشرب النقية، وتوفير خدمات الصرف الصحي والكهرباءوالنظافة ووسائل النقل والمواصلات، والتكنولوجيا الحديثة مثل خدمات الانترنت.

طريقة الحساب

يحسب عن طريق قسمة عدد السكان الذين يستطيعون الحصول على خدمة معينة مقسوما عل إجمالي عدد السكان مضروباً في 100.

جدول (7)

نسبة السكان المستفيدين من الخدمات الأساسية 2021/2020 ، 2022/2021

البيان	النسبة
نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب الأساسية *	98.6
نسبة السكان الذين يستفيدون من الإدارة السليمة لخدمات الصرف الصحي*	61.3
نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات الكهرباء**	99.8
نسبة السكان الذين يستخدمون الإنترنت***	72.2

المصدر : * الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي 202/2020 - ** الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – المسح الصحي للأسرة المصرية 2021 - *** وزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات 2022/2021

<u>الغاية 1-5 : مقدرة الفقراء على مواجهة التغيرات المناخية والكوارث الإقتصادية والإجتماعية والبيئية، بحلول عام 2030.</u>

المؤشر 1-5-3 : عدد البلاد التي تقوم بتنفيذ استراتيجيات قومية للتقليل من المخاطر الناجمة عن الكوارث للفترة (2015-2030) تمشياً مع " إطار سنداي للتقليل من المخاطر الناتجة عن الكوارث الطبيعية " الذي تم إعتماده في المؤتمر العالمي الثالث للأمم المتحدة الذي تم انعقاده قي سنداي باليابان في مارس 2015.

تعريف المؤشر :

هو مؤشر يربط بين إطار سنداي وأهداف التنمية المستدامة للتقليل من المخاطر الناتجة عن الكوارث الطبيعية. حيث كلما زاد عدد الإستراتيجيات التي تتبناها الدولة لمواجهة الكوارث كلما ساهم ذلك في تحقيق التنمية المستدامة.

طريقة الحساب

إجمالي الإستراتيجيات التي تتبناها الحكومات للتقليل من المخاطر الناتجة عن الكوارث الطبيعية على الصعيدين القومي والعالمي.

وتتبنى مصر خمس استراتيجيات للتقليل من مخاطر الكوارث الطبيعية وهم: "العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية،استراتيجية يوكوهاما لعالم أفضل،الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، إطار عمل

هيوجو (2005-2015)، وأيضاً قامت مصر بتطوير استراتيجية قومية للتقليل من مخاطر الكوارث الطبيعية وذلك لتحسين إدارة الكوارث داخل البلد" [10].

المؤشر 1-5-4 : نسبة المحافظات التي تقوم بتنفيذ استراتيجيات محلية لمواجهة مخاطر الكوارث الطبيعية تنفيذاً للإستراتيجيات الوطنية المعتمدة للتقليل من مخاطر الكوارث.

تعريف المؤشر :

يقيس المؤشر نسبة المحافظات التي تقوم بتنفيذ استراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث .

طريقة الحساب

يتم حسابه بقسمة عدد المحافظات التي تقوم بتنفيذ استراتيجيات محلية للتقليل من مخاطر الكوارث مقسوما على إجمالي عدد المحافظات .

جدول (8)

نسبة المحافظات التي تقوم بتنفيذ استراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث عام 2022

البيان	القيمة
إجمالي عدد المحافظات التي تقوم بتنفيذ استراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث	23
إجمالي عدد محافظات جمهورية مصر العربية	27
نسبة المحافظات التي تقوم بتنفيذ استراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث	%85.2

المصدر : وزارة التنمية المحلية 2022

الغاية 1- أ: ضمان منح المساعدات للدول النامية من أجل زيادة قدرة هذه الدول على تنفيذ البرامج والسياسات التي تستهدف القضاء على الفقر بمختلف أبعاده

المؤشر 1-أ-1 : **المؤشر 1-أ-1** :إجمالي المنح والمساعدات الإنمائية الرسمية التي تم تقديمها من جميع الجهات المانحة التي تركز على الحد من الفقر كحصة من إجمالي الدخل القومي للبلد المتلقي .

تعريف المؤشر :

هي التدفقات إلى الدول والأقاليم المسجلة ضمن قائمة لجنة المساعدة الإنمائية لمتلقي المساعدة الإنمائية الرسمية و إلى المؤسسات متعددة الأطراف، يمكن تعريف بنود الحد من الفقر على أنها المساعد الإنمائية

[10] المصدر: قطاع إدارة الأزمات والكوارث – مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار – مجلس الوزراء

الرسمية للخدمات الإجتماعية الأساسية (الصحة الأساسية والتعليم الأساسي والمياه والصرف الصحي الأساسي والبرامج السكانية والصحة الإنجابية) و المساعدات الغذائية التنموية .

طريقة الحساب

هو إجمالي منح المساعدة الإنمائية الرسمية من جميع المانحين الموجهة إلى مشروعات الحد من الفقر .

جدول (9)

نسبة المساعدة الإنمائية للحد من الفقر إلى إجمالي الدخل القومي من عام 2019 إلى 2022 (بالمليون دولار)

البيان	2019	2020	2021	2022
إجمالي المساعدة الإنمائية للحد من الفقر	99.326	43.995	8.27	-
إجمالي الدخل القومي (بالمليون دولار)	310549.3	3743943	415383.9	459507.9
نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية للحد من الفقر إلى إجمالي الدخل القومي	%0.032	0.001	0.002	-

المصدر : تم حسابه بواسطة وحدة التنمية المستدامة بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بناءً على بيانات وزارتي التعاون الدولي والتخطيط والتنمية الإقتصادية 2022

* لم يتم تلقي مساعدات إنمائية رسمية موجهة لبنود الحد من الفقر في عام 2022 .

ملحوظة: إجمالي منح المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة إلى مشروعات الحد من الفقر (التي تتناول الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر) ، وتشمل هذه الخدمات الصحة الأساسية والتعليم الأساسي والمياه والصرف الصحي والمعونة الغذائية وما إلى ذلك .

المؤشر 1-أ-2 : : نسبة إجمالي الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية (الرعاية الصحية والتعليم والحماية الإجتماعية)

تعريف المؤشر

هو نسبة إجمالي الإنفاق الحكومي على الصحة والتعليم والحماية الإجتماعية من إجمالي الإنفاق الحكومي .

طريقة الحساب

يتم حسابه بقسمة الإنفاق الحكومي على (التعليم والصحة والحماية الإجتماعية) على مجموع الإنفاق الحكومي مضروباً في 100

جدول (10)

نسبة مجموع الإنفاق الحكومي على (التعليم والصحة والحماية الإجتماعية) خلال الأعوام من 2017/2016 إلى 2021/2020

البيان	2017/2016	2018/2017	2019/2018	2020/2019	2021/2020
نسبةالإنفاق الحكومي على الصحة	**5**	**4.5**	**4.3**	**4.6**	**5.5**
نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم	**10.7**	**8.9**	**8.1**	**8.4**	**9.2**
نسبة الإنفاق الحكومي على الحماية الإجتماعية	**19.2**	**24.9**	**21.1**	**17.2**	**16.7**
نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم والصحة والحماية الإجتماعية	**34.9**	**38.3**	**33.5**	**30.2**	**31.4**

المصدر : تم حسابه بواسطة وحدة التنمية المستدامة بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بناءً على بيانات وزارة المالية 2021/2020

جدول (11)

تقييم مدى توافر مؤشرات الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة في مصر (مؤشرات القضاء على الفقر بجميع أشكاله)

البيان		التوافر
المؤشرات المتاحة	منهجية دولية	6
	منهجية وطنية	1
	جزئي	-
المؤشرات غير المتاحة		6
الإجمالي		13

من الجدول السابق يتضح أن إجمالي مؤشرات القضاء على الفقر هو 13 مؤشر يتوافر منهم سبعة مؤشرات فقط في مصر، بينما الستة مؤشرات الباقية فهي مؤشرات غير متاحة.

العلاقة التبادلية بين الفقر والتنمية المستدامة

تعتبر العلاقة بين الفقر والتنمية المستدامة من القضايا التي تحظى بأهمية كبيرة على الصعيدين المحلي والعالمي لأنهما مرتبطان بشكل وثيق مع بعضهما البعض ويهتمان بصفة رئيسية بمستوى المعيشة للفرد وكيفية توفير الإحتياجات اللازمة والضرورية لتحسين هذا المستوى المعيشي وتعزيزه بشكل مستدام، فالفرد لكي ينعم بحياة كريمة يجب أن تتوافر لديه جميع الفرص التي تضمن استمرارية حياته في إطار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية التي تحيط به لأنه من الجلي أنه إذا حدث أي تراجع أو تدهور في هذه الأوضاع فإنه من المؤكد سيؤثر سلباً على حياة جميع أفراد المجتمع مما يعرض استمرارية الحياة البشرية للخطر.

إن العلاقة التبادلية بين الفقر والتنمية المستدامة هي علاقة معقدة ومتعددة الأبعاد،حيث يمثل الفقر عقبة كبيرة أمام تحقيق التنمية المستدامة ، والتنمية المستدامة تعد أحد الحلول الأساسية للتغلب على الفقر . إذ أن الفقر يحد من قدرة الأفراد على الوصول إلى التعليم الجيد، الرعاية الصحية ، والمرافق الأساسية مثل المياه النظيفة والصرف الصحي والكهرباء وهذا بدوره يعوق التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، بالمقابل فإن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب توفير فرص متكافئة للجميع ، بما في ذلك الفقراء ، للحصول على الموارد الضرورية للحياة الكريمة من خلال تحسين التعليم ، الصحة ، وفرص العمل وبالتالي تعمل التنمية المستدامة على رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر. ومن هنا يمكن أن نستنتج أنه يوجدعلاقة عكسية بين

الفقر والتنمية المستدامة فكلما زادت التنمية والتقدم كلما انخفض الفقر في المجتمع، وبذلك يمكن القول أن الدول المتقدمة تحتل مركز الصدارة في الأنشطة التي تولد الدخل.

إن الفقر والتنمية المستدامة مرتبطان بشكل وثيق ، حيث يجب معالجة الفقر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ، وبنفس الوقت تسهم التنمية المستدامة في خلق بيئة مؤاتية للقضاء على الفقر .

انعكاسات ظاهرة الفقر التي تعوق مسيرة التنمية المستدامة

يعد الفقر من أبرز الظواهر الاجتماعية والاقتصادية المعقدة، والتي تعيق عملية التنمية المستدامة، فهي ظاهرة عالمية ولا تقتصر على منطقة جغرافية معينة، حيث إن المجتمع المصري أحد المجتمعات الذي تتوسع فيها ظاهرة الفقر، كما تعد قضية الفقر من أهم القضايا التي تشغل صانعي القرار وخاصة في الدول النامية، وعلى الرغم من الاهتمام بقضية الفقر منذ منتصف القرن العشرين إلا أن قضية الفقر مازالت قائمة ومستمرة إلى الآن

وتنتشر ظاهرة الفقر في كافة المجتمعات، مع التفاوت في حجمه وطبيعته والفئات المتضررة منه في كل مجتمع، حيث تشير الإحصائيات الى أن خمس سكان العالم فقراء ويعانون الحرمان من الحد للعيش الآمن، ويعد من أبرز المشاكل التي تمت مناقشتها على نطاق واسع من قبل الأكاديميين والباحثين وصانعي السياسات، حيث عدم المساواة في الدخل، والتقسيم الطبقي الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع، واعتبار الفقر كظاهرة واقعية حتى في العصور القديمة. ولقد تزايد الاهتمام بدراسة ظاهرة الفقر عقب إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة للأهداف الإنمائية للألفية عام ٢٠٠٠، وخاصة مع تزايد الاتجاهات الإيجابية في عملية العولمة والتي كان أحد أهدافها خفض نسبة سكان العالم الذين يعيشون في فقر بحلول عام ٢٠١٥.

إن الفقر وما له من انعكاسات خطيرة على المجتمع بإمكانه أن يهدد استدامة التنمية، فالفقر يساهم بصورة كبيرة في استنزاف ونفاد الموارد البيئية المتاحة بلشكل الذي يؤدي إلى العديد من الآثار السلبية الخطيرة، لذلك نجد أن الفقر يحدد اتجاه التنمية المستدامة خاصةً وأنه يعتبر عقبة في طريق الحصول على الرعاية الصحية الكافية التي يحتاج إليها الفقراء، وما ينتج عنه من التغذية غير السليمة وتدني الأعمار وظهور المناطق العشوائية وتفشي الجرائم وانتشار الإرهاب.

المخاطر البيئية الناتجة عن الفقر

بدأ مفهوم محاربة الفقر من اجل تحقيق التنمية، يبرز في أدبيات التنمية العالمية في منتصف الثمانينات بسبب الإهتمام بالحفاظ على البيئة نتيجة للاهتمامات التي آثارتها الدراسات والتقارير الصادرة عن نادي روما في السبعينات حول ضرورة المحافظة على الموارد الطبيعية المحدودة وغير المتجددة وكذلك الحفاظ على البيئة والتوازن الحيوي والأساسي في النظم البيئية، وقد ازداد استخدام مفهوم محاربة المخاطر البيئية الناتجة عن الفقر من أجل تحقيق التنمية بسبب تزايد الأحداث الضارة بالبيئة وتصاعد مستويات التلوث على مستوى العالم، وخاصةً في أدبيات اقتصاد دول العالم الثالث نظراً لفشل العديد من السياسات التنموية المطبقة وتفاقم الفجوات الاجتماعية في الكثير من البلدان ، بل والمجاعة أو سوء التغذية بين الفقراء الذين تردت أحوالهم في فترة الثمانينات على الرغم من كافة الاستثمارات التي تم تنفيذها(مجلة ديالي،2015).

إن المخاطر البيئية الناتجة عن الفقر تزيد الأمور سوءًا إذا أصابت كارثة بيئية بلداً تعاني بالفعل من أزمات قائمة. وبناءً على ذلك تتضاعف التدابير اللازمة للتعامل،نظراً لأن المخاطر البيئية تشكل تهديداً للأمن البشري والإستقرار السياسي في آن واحد. على سبيل المثال، تؤدي الأزمات البيئية مثل الفيضانات إلى زعزعة الأمن المائي وعدم توافر الموارد الغذائية اللازمة لتلبية احتياجات الأفراد والمجتمعات؛ حيث يبدأ تأثير الدومينو في إحداث تزايد في تفاقم الوضع السيئ، فيؤدي ذلك إلى زيادة الضغوط الإقتصادية مثل الأزمات المالية،التضخم،البطالة،أو التباين في توزيع الثروات، كما يؤدي إلى زيادة التوترات الاجتماعية مثل الصراعات الطبقية أو الخلافات السياسية. وبالنظر إلى قارة أفريقيا مثلاً في المنطقة الواقعة جنوب الصحراء الكبرى ، يتضح أن 20 % تقريباً من الصراعات المسلحة والمنظمة كانت بسبب النزاع على الموارد والثروات الطبيعية (أي نتيجة أسباب تتعلق بالجانب البيئي).

دور التنمية المستدامة فى انخفاض معدلات الفقر

يمثل استهداف الإستمرارية والاستدامة أهم سمات التغيرات المعاصرة في استراتيجيات التنمية، والذي يشارك إستراتيجية الاحتياجات الأساسية في السعي لتحسين المستوى المعيشي للأفراد. والجدير بالذكر أن النهج المستدام يستلزم استدامة السياسات والاستراتيجيات التي تتم صياغتها وتنفيذها من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وهي الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة من أجل الوصول إلى التنمية الدائمة في البلدان الفقيرة ، مما يعزز الحفاظ على العنصرين الأساسيين اللذين تقوم عليهما التنمية الاقتصادية وهما المورد الطبيعي والمورد البشري.

<u>إمكانيات معالجة الفقر من خلال آليات التنمية المستدامة</u>

تعد مصر من الدول الكبرى في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، ولديها عدد من القوى والعوامل التي تلعب دورا" رئيسيا" في دفع عجلة التنمية .

العوامل والقوى الرئيسية التي تعتبر قوى دافعة للتنمية المستدامة في مصر :

1. **عدد السكان الكبير** : تمتل مصر عددا" كبيرا" من السكان ، وهذا يمكن أن يكون مصدرا" للقوى العاملة والسوق المحلية الكبيرة .
2. **الموقع الجغرافي الهام والمتميز** : موقع مصر بين افريقيا وآسيا والشرق الأوسط يجعلها مركزا" جغرافيا" مهما" للتجارة والإستثمار .
3. **قطاع السياحة** : مصر تعتبر وجهة سياحية مشهورة بسبب معالمها السياحية الهامة مثل الأهرامات والمعابد ، وهذا يسهم في توفير فرص عمل و إيرادات من السياحة .
4. **البنية التحتية :** تقوم مصر بتطوير بنية تحتية ضخمة تشمل مشروعات المشروعات في النقل والطاقة والاتصالات .
5. **قطاع الغاز الطبيعي والبترول** : تمتلك مصر احتياطيات كبيرة من الغاز الطبيعي والبترول ، وهذا يعزز من إيرادات الدولة .
6. **ميناء السويس** : تعد قناة السويس ممرا" تجاريا" حيويا" ، ويعتبر ميناء السويس واحدا" من اهم الموانئ في العالم .

7. **مشروع مصر الكبرى** : تقوم مصر بتنفيذ مشروعات كبيرة ضمن مبادرة " مصر الكبرى " تهدف إلى تطوير البنية التحتية وتعزيز التنمية في مختلف المجالات .
8. **القوى العاملة الماهرة** : تمتلك مصر قوى عاملة ماهرة في مجموعة متنوعة من الصناعات .
9. **التحالفات الدولية** : تتعاون مصر مع العديد من الدول والمؤسسات الدولية لدعم مشروعات التنمية والتجارة .
10. **التوجه السياسي** : الإلتزام بتحقيق التنمية والقيام بإصلاحات إقتصادية تمكن الإقتصاد المصري من تحقيق التنمية المستدامة .

تعتبر هذه العوامل قوى محفزة لتحقيق التنمية في مصر ، ورغم التحديات القائمة ، إلا أن الجهود المستمرة لتعزيز هذه القوى وتحسين البيئة الإقتصادية يمكن أن تلعب دورا هاما في تحسين واقع التنمية في البلاد .

معالجة الفقر في مصر من خلال آليات التنمية المستدامة

تتطلب معالجة الفقر من خلال آليات التنمية المستدامة جهودا شاملة ومتعددة الأبعاد وفيما يلي بعض الإمكانيات والإجراءات التي يمكن اتخاذها للتخفيف من حدة الفقر من خلال آليات التنمية المستدامة :

1. **تعزيز التمويل المستدام** : يجب زيادة التمويل للمشروعات والبرامج التي تعمل على تحقيق التنمية المستدامة والتخفيف من الفقر . ذلك يمكن أن يشمل زيادة الإستثمارات في البنية التحتية وتعزيز التمويل الزراعي والتمويل الصغير والمتوسط لدعم الأعمال الصغيرة والمتوسطة .
2. **توجيه الإستثمارات نحو القطاعات المستدامة :** يجب توجيه الإستثمارات الوطنية والدولية نحو القطاعات التي تعزز التنمية المستدامة مثل الزراعة المستدامة والطاقة النظيفة والتعليم والرعاية الصحية .
3. **تعزيز التعليم والتدريب :** تقديم فرص التعليم والتدريب للأفراد يمكن أن يزيد من فرص الحصول على وظائف أفضل وزيادة الدخل .
4. **دعم القوى العاملة المحلية** : يمكن تعزيز القوى العاملة المحلية من خلال تعزيز القدرات وتوجيه الدعم نحو مشاريع وأنشطة تشجع على التنمية المستدامة وخلق فرص عمل .
5. **تنفيذ سياسات إجتماعية** : يجب تنفيذ سياسات إجتماعية تهدف إلى تقليل التفاوت في الدخل وزيادة الحماية الإجتماعية للفئات الضعيفة .
6. **تعزيز الإشراك المجتمعي** : يمكن تعزيز مشاركة المجتمع المحلي في عمليات اتخاذ القرار وتنفيذ البرامج والمشروعات ذات الصلة بالتنمية المستدامة .
7. **حماية البيئة والموارد الطبيعية** : يجب الحفاظ على الموارد البيئية وتطويرها بشكل مستدام لضمان توفير فرص عمل وضمان استدامة الأمن الغذائي .
8. **تعزيز الابتكار وريادة الأعمال** : يجب تعزيز الإبتكار و ريادة الأعمال لدعم تنمية قطاعات جديدة وتعزيز النمو الإقتصادي .

9. **تعزيز التوعية والتثقيف** : يمكن تعزيز التوعية بمسائل التنمية المستدامة والبيئة وتشجيع التغيير في سلوك الافراد والمجتمعات نحو ممارسات أكثر استدامة .

إن تحقيق التنمية المستدامة يعتمد على تكامل هذه الإمكانيات والإجراءات ويشمل التعاون بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الدولية ، والتي بدورها تلعب دورا" هاما" في التخفيف من حدة الفقر .

التجربة الصينية فى مكافحة الفقر

لطالما أثار دهشة العالم النمو الاقتصادي السريع للصين الذي انطلق في أواخر سبعينيات القرن الماضي، ذلك العملاق الذي تعرض للغزو الياباني في الحرب العالمية الثانية، ولم يتأثر بالازمة المالية العالمية عامي 2008 و2010 بعد أن أسدل الستار على قرن كامل من الفوضى والاضطرابات منذ حرب الأفيون عام 1840 ، فمنذ عام 1950 تمكنت الصين من تعبئة فائض إنتاجها واستغلاله وتعديل سياساتها واستراتيجياتها بالنظر إلى التطورات الإقتصادية الدولية، وها هي ثاني أكبر اقتصاد، وأول احتياطي من العملات الأجنبية، وأول معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي، وصاحبة أكبر صادرات سلعيةعالميا".

لقد تم تناول تجربة الصين الناجحة في الحد من الفقر، ومنهجيتها القائمة على المواطنين، والإلتزام بإستراتيجيات محددة، ومساهمتها في التعاون الدولي، من خلال ثلاثة كتب، تم إصدارها للاحتفال بالعيد القومي للصين، في أعوام 2019 و2020 و2021، على التوالي[11].

2019	2020	2021
• **70 عاماً من المعجزات** • سلط الضوء على مجموعة من النجاحات التي أحرزتها الصين من بداية الإعلان عن جمهورية الصين الشعبية، في أكتوبر عام 1949، وتم تخصيص قسم من الكتاب سمي بـ"وصفة سهلة للوقاية من الفقر والإرهاب" .	• "دولة محترمة ومسالمة" . • بعنوان "دروس مستفادة للقضاء على الفيروس والفقر"، كتب: "إن تجربة بكين في الانتصار على فيروس كوفيد-19، سبقها التجربة الصينية الرائدة في القضاء على الفقر".	• **"علامات استرشادية لشراكة إستراتيجية** • بعنوان"عن شينجيانغ والحزب الشيوعي الصيني"، أشار إلى تحرر أكثر من ثلاثة ملايين وخمسمائة ألف فرد صيني في شينجيانغ من دائرة

[11] chinatoday.com.cn

كما نشر مكتب الإعلام التابع لمجلس الدولة الصيني عام 2021 كتاباً أبيضاً تحت مسمى "التخفيف من الفقر: تجربة الصين ومساهمتها" يوضح فيه كيف نجحت أكبر دولة من حيث عدد السكان وبالرغم من ظهور فيروس كوفيد19 وتداعياته والاقتصاد العالمي غير المستقر بالإضافة إلى الكوارث البيئية والأزمات المناخية على المستوى العالمي، في القضاء على الفقر المدقع بل والتعاون مع بلدان العالم للحد من الفقر والذي أصبح متطلباً وهدفاً مشتركاً على المستوى العالمي،

في ظل هذه الظروف، تغلبت الصين على الصعوبات وحققت نصراً كاملاً في الموعد المحدد في مكافحتها للفقر، وهي خطوة حاسمة وراسخة في الحملة العالمية لتحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. كما يؤكد الكتاب على أن محاكاة تجربة الصين في القضاء على الفقر ليست بالأمر السهل نظراً لإختلاف لظروف الداخلية لكل دولة، ولكن من الممكن الإستفادة منها في بعض الجوانب مثل التركيز على الشعب واعتباره أهم الأولويات وعدم تجاهل أي فرد أو منطقة أثناء اعداد وتنفيذ سياسات الحد من الفقر، والإستراتيجيات المناسبة، والإنخراط في الشراكة الدولية.

مقومات الإقتصاد الصيني ومكانة الصين الدولية

اتبعت الصين في معركتها مع الحد من الفقر،مجموعة من الإجراءات التي تتناسب مع ظروف اقتصادها الداخلي، هذا بجانب قدرتها على حشد الموارد الإقتصادية والإجتماعية وجمع نقاط القوة لمواجهة القضايا الحرجة في إطار من الحكمة وفي ظل القيادة القوية للحزب الشيوعي الصيني، لقد أنشأت الصين شبكة ممتدة النطاق من أجل التخفيف من حدة الفقر، بالإضافة إلى مشاركة الحكومات المركزية والمحلية وجميع الشركات والصناعات، والتعاون فيما بينهم بشكل كامل وبما يحقق الهدف الذي تسعى اليه وهو الحد من الفقر.

تمتلك الصين مجموعة من المقومات التي جعلت اقتصادها يتحول إلى واحد من أكبر الإقتصادات في العالم، ولها مكانة بارزة على الساحة الدولية .

وفيما يلي بعض المقومات الرئيسية للإقتصاد الصيني ومكانتها الدولية :

1. البنية التحتية القوية : تستثمر الصين بشكل كبير في البنية التحتية ، بما في ذلك شبكات النقل والإتصالات والبنية الصناعية ، هذه البنية التحتية تدعم النمو الإقتصادي وتجعل الصين موقعا" جاذباً للإستثمار .
2. القوى العاملة الكبيرة : تمتلك الصين إحدى أكبر القوى العاملة في العالم ، مما يسهم في توفير العمالة بتكلفة منخفضة وفرص عمل واسعة .
3. التجارة الدولية : تعتبر الصين واحدة من أكبر الدول التصديرية في العالم ، وتحتل مكانة كبيرة في سلاسل التوريد العالمية ، تجارتها النشطة تعزز الإقتصاد العالمي .
4. الصناعات التصنيعية والتكنولوجية : قامت الصين بتطوير قطاعات تصنيعية قوية ، وأصبحت رائدة في مجموعة من الصناعات المختلفة من أهمها التكنولوجيا ، والالكترونيات والطاقة البديلة .

5. سياسة الإصلاح والإنفتاح : بدأت الصين سياسة الإصلاح والإنفتاح في العقود الأخيرة ، مما أتاح للقطاع الخاص الازدهار وزيادة التجارة مع العالم الخارجي .

6. الإستثمارات في البحث والتطوير : تزيد الصين استثماراتها في البحث والتطوير وتشجع على الابتكار و تطوير التكنولوجيا الخاصة بها .

مكانة الصين الدولية :

لقد شاركت الصين باعتبارها أكبر دولة نامية في العالم داعمة لقضية الحد من الفقر العالمي، في التعاون العالمي والعمل مع الشركاء في جميع أنحاء العالم لتحقيق التنمية والمنافع المشتركة، خاصةً في أفريقيا والعديد من الدول النامية، وذلك من خلال آليات متعددة مثل مبادرة الحزام والطريق، والتي بموجبها ستدعم الصين الحد من الفقر العالمي وتساهم بصورة أكبر في بناء مجتمع عالمي ذي مستقبل مشترك وخال من الفقر ويتمتع بالنمو الإقتصادي المتواصل والمستمر.

1. الصين هي واحدة من أعضاء مجموعة العشرين (G20) ومنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD) .

2. الصين لديها دور بارز في الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي ، بصفتها عضو دائم ولها تأثير كبير على الشؤون الدولية .

3. تقوم ببناء شراكات اقتصادية وسياسية مع دول حول العالم من خلال مبادرات مثل "الحزام والطريق".

بفضل هذه المقومات والمكانة الدولية ، تلعب الصين دورا" مهما" في تشكيل الإقتصاد العالمي وتحقيق التنمية المستدامة .

بعض المؤشرات الإقتصادية الهامة للإقتصاد الصيني[12]

1- خط الفقر العالمي1.90دولار في اليوم للفرد تعادل القوة الشرائية 2011 (% من تعداد السكان):

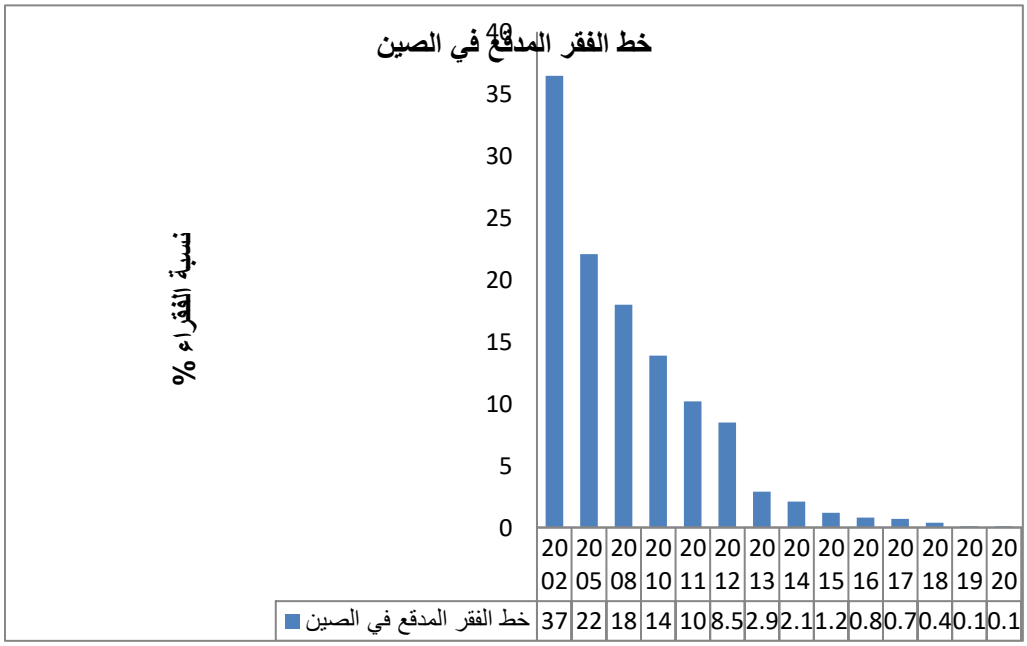

المصدر :البنك الدولي، مجموعة بحوث التنمية .

من الرسم البياني السابق نجد أن نسبة الفقراء الذين يعانون من الفقر المدقع في الصين قد بلغت 36.5% من عدد السكان وانخفضت لتصل 1.2% عام 2015 واستمرت في الإنخفاض لكي تصل 0,1% عام 2020.

2- المؤشر العددي للفقر عند خط الفقر الوطني(% من السكان):

[12] https://data.albankaldawli.org/country/CN

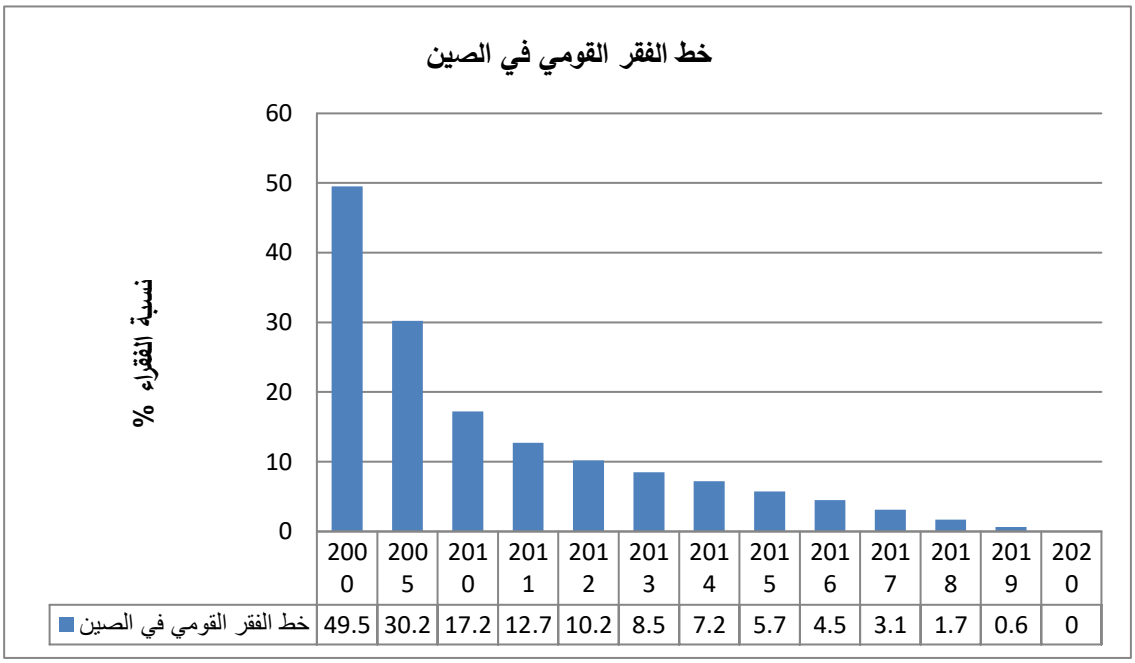

المصدر :البنك الدولي، مجموعة بحوث التنمية .

من الرسم البياني السابق نجد أن نسبة الافراد الذين يعانون الفقر عام 2000 في الصين هي 49.5% أي حوالي نصف سكانها من الفقراء واستمرت هذه النسبة في الإنخفاض لتصل إلى الصفر عام 2020 ومن ثم استطاعت الصين تحقيق الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة قبل الميعاد المحدد لها بعشر سنوات.

3- نمو إجمالي الناتج المحلي(% سنوياً)

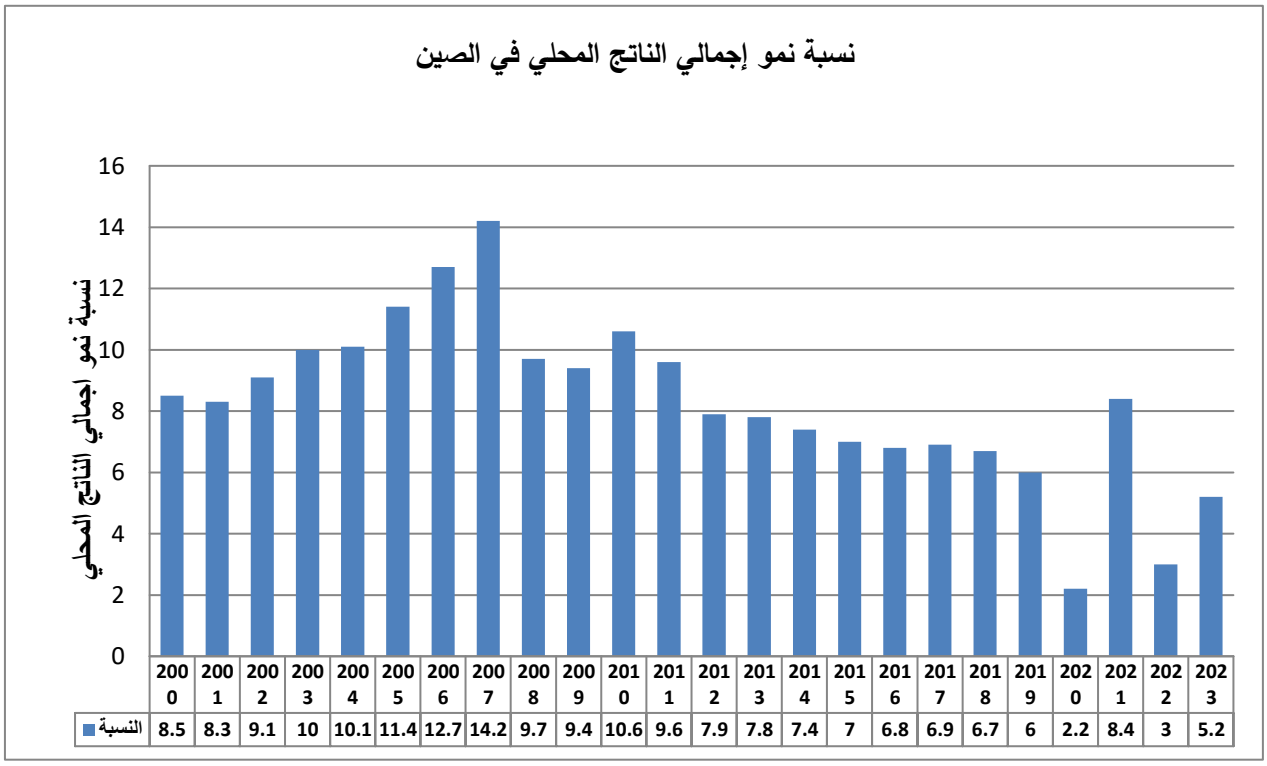

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
النسبة	8.5	8.3	9.1	10	10.1	11.4	12.7	14.2	9.7	9.4	10.6	9.6	7.9	7.8	7.4	7	6.8	6.9	6.7	6	2.2	8.4	3	5.2

المصدر :البنك الدولي، مجموعة بحوث التنمية .

نلاحظ من الرسم البياني السابق تفاوت نسبة نمو التاتج المحلي الإجمالي للصين خلال الفترة من عام 2000 وحتى عام 2023 يرجع ذلك إلى تأثير مجموعة متنوعة من العوامل المحلية والعالمية التي شكلت مسار النمو الإقتصادي، حيث نجد أن في عام 2000 بدأت الصين في تسريع النمو الإقتصادي من خلال تنفيذ إصلاحات إقتصادية شاملة وتطوير قطاع السوق وفي هذه الفترة بدأت الصين في الانفتاح على الأسواق العالمية إلى أن حدثت الأزمة المالية العالمية عام 2008 والتي أثرت على الإقتصاد العالمي فانخفض معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي من 14.2% عام 2007 ليصبح 9.7%،9.4% عامي 2008 و 2009 على التوالي . وبدأت الصين في منتصف العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين (الفترة ما بين 2015و2016) تواجه تحديات بسبب شيخوخة السكان مما يؤثر على القوى العاملة والانتاجية، بالإضافة إلى الحرب التجارية مع الولايات المتحدة التي بدأت عام 2018 مما أحدث تقلبات في النمو الإقتصادي الصيني ، و ظهور جائحة كورونا وتداعياتها عام 2020 والتي أثرت على الإقتصاد العالمي بشكل عام بما في ذلك الصين لينخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بها ليصل 2.2% وهو أقل معدل تحقق في الفترة (2000-2023) . ولكن استجابة الصين السريعة ساعدت على استعادة النمو بشكل أسرع مقارنة بالكثير من

البلدان الأخرى ليصل 8.4% عام 2021 ، ولكن نلاحظ أن النسبة تعاود الإنخفاض مرة أخرى لتكون 3% عام 2022 بسبب أن الصين استمرت في تطبيق سياسات صارمة لمكافحة انتشار فيروس كوفيد-19 بالإضافة إلى قطاع العقارات الذي شهد أزمة كبيرة في عامي 2021و2022 بسبب الإفراط في الديون والمخاطر المالية المرتبطة بشركات التطوير العقاري ،كذلك أن الصين كانت تحاول إعادة توجيه إقتصادها ليعتمد بشكل أكبر على الإستهلاك المحلي بدلا من الإعتماد على الصادرات والإستثمارات الثقيلة مما أدى إلى تباطؤ مؤقت في النمو. ثم تمكن الإقتصاد الصيني من تحقيق انتعاش ملحوظ في عام 2023 مما أدى إلى ارتفاع معدل النمو إلى 5,2% عن طريق تخفيف القيود المتعلقة بكوفيد-19، واطلاق الحكومة الصينية حزم اقتصادية لتحفيز الإستثمار،،ودعم قطاع العقارات وتخفيف المخاطر المالية المرتبطة به، والتوجه نحو الابتكار والتكنولوجيا وانتعاش الطلب المحلي والعالمي.

4–النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي(% سنوياً):

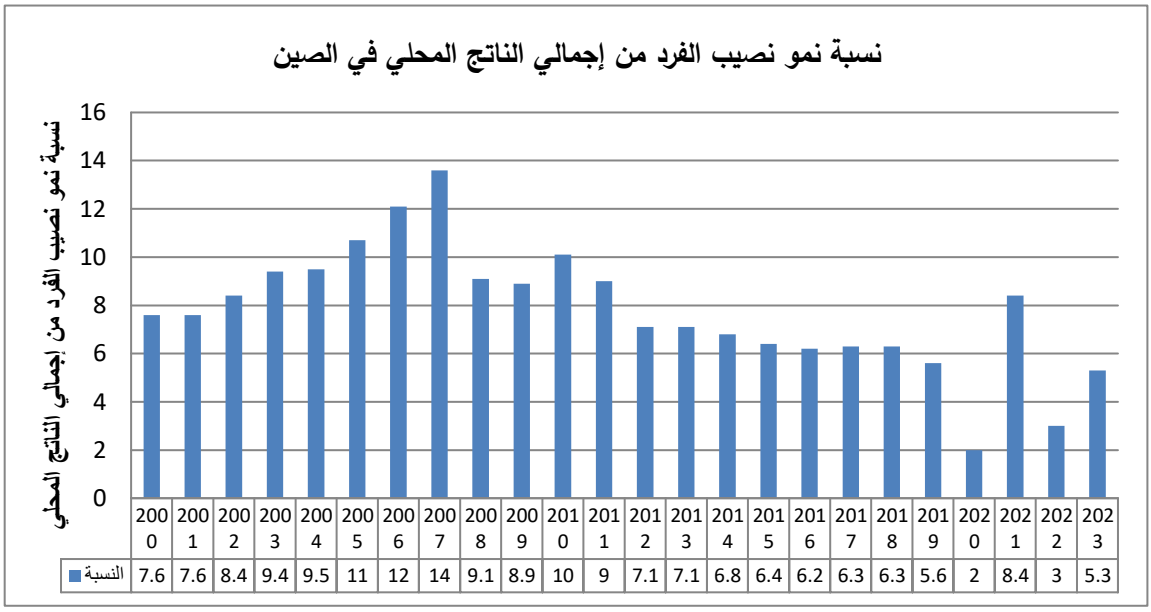

المصدر :البنك الدولي، مجموعة بحوث التنمية .

نلاحظ من الرسم البياني السابق معدل نصيب الفر من إجمالي الناتج المحلي قد شهد نمواً كبيراً في الفترة من (2000-2007) ونتيجة للظروف الإقتصادية والتحديات التي تواجهها الصين والسابق ذكرها نجد تقلبات في هذا المعدل بين الانخفاض والإرتفاع حتى يصل إلى 5.3% عام 2023، ولتحقيق نمو مستدام في نصيب

الفرد تحتاج الصين إلى مواصلة تنفيذ إصلاحات هيكلية وتحسين توزيع الثروات بيتمختلف شرائح المجتمع والمناطق الجغرافية.

5- إجمالي الدخل القومي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)

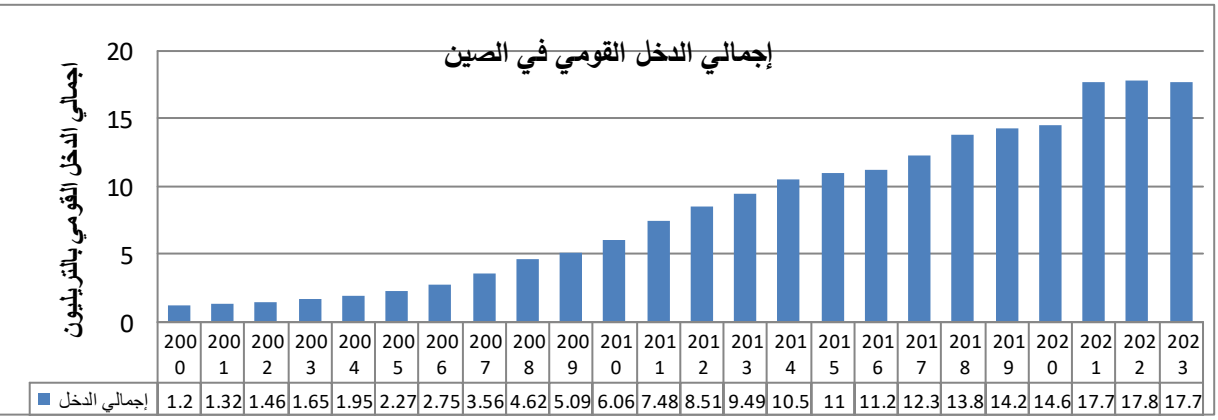

المصدر :البنك الدولي، مجموعة بحوث التنمية .

شهد إجمالي الدخل القومي للصين نموًا كبيرًا بين عامي 2000 و2023، مع تحقيق زيادة ملحوظة في معظم السنوات، حيث بلغ 1.2 تريليون دولار أمريكي بالأسعار الثابتة عام 2000 ليصل إلى 17,66 تريليون دولار أمريكي عام 2023 ومع ذلك، تأثر النمو بالتحولات الاقتصادية العالمية والأزمات.

6- النمو في نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (% سنوياً)

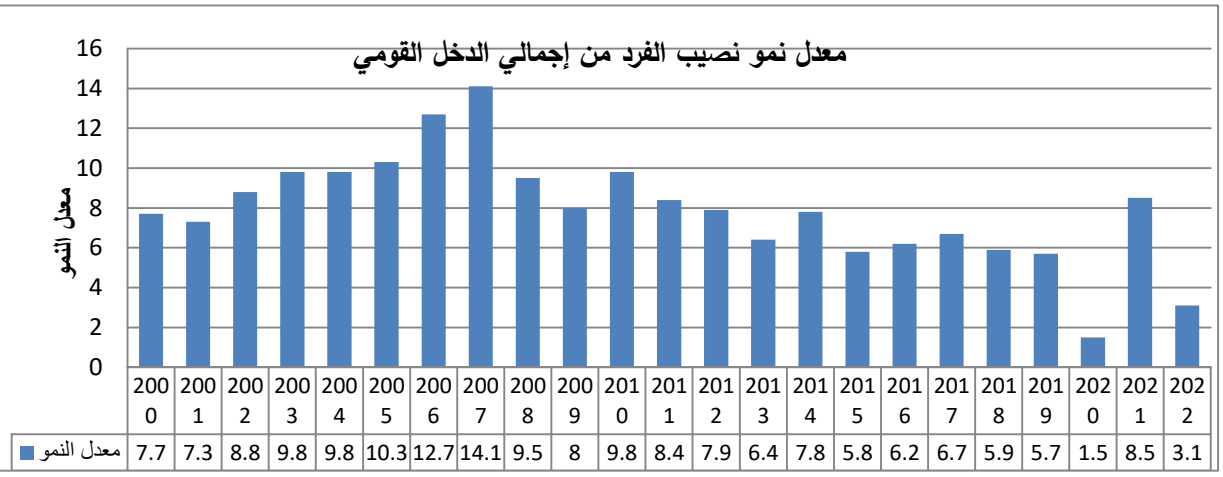

المصدر :البنك الدولي، مجموعة بحوث التنمية .

يعكس الرسم البياني السابق أن الاقتصاد الصيني قد شهد تغيرات كبيرة في معدل نصيب الفرد من الدخل القومي، نتيجة العوامل الاقتصادية المحلية والعالمية، فهو يعكس التحولات في الاقتصاد الصيني على مر الزمن.مع استمرار التحسن على الرغم من التحديات العالمية. فنجد أن من 2021 إلى 2023، شهد معدل نصيب الفرد من الدخل القومي نموًا مستدامًا بعد التعافي من الجائحة، مع استقرار نسبي في المعدلات.

ويمكننا القول بأن الإقتصاد الصيني مر بثلاثة مراحل:

(أ) مرحلة النمو السريع (2000-2010)

- **النمو القوي:** شهد إجمالي الدخل القومي للصين نموًا كبيرًا بفضل الانفتاح الاقتصادي والإصلاحات. تضاعف الدخل القومي تقريبًا في هذه الفترة من 1.2 تريليون دولار عام 2000 ليصل إلى6,06 تريليون دولار عام 2010، مما يعكس زيادة هائلة في النشاط الاقتصادي.

(ب) مرحلة التحولات والتحديات (2011-2020)

- **التباطؤ النسبي**: بين عامي 2011 و2020، استمر النمو، لكنه بدأ يتباطأ مقارنة بالفترة السابقة. ارتفع إجمالي الدخل القومي من 7.48 تريليون دولار عام 2011 إلى حوالي 14.57 تريليون دولار عام 2020، مما يدل على استقرار مستمر ولكن بنمو أبطأ وذلك بسبب أن الصين بدأت في التركيز أكثر على الابتكار والتكنولوجيا، وتحسين جودة الإنتاج، وتحقيق التنمية المستدامة.

- **الأزمات الاقتصادية:** تأثرت الصين بالأزمات الاقتصادية العالمية، بما في ذلك الأزمة المالية في عام 2008 وجائحة كورونا عام 2020. هذه الأزمات أثرت بشكل غير مباشر على الدخل القومي من خلال التأثير على النمو الاقتصادي والنشاط التجاري.

- **الاستثمارات والتوسع العالمي:** استمرت الصين في زيادة استثماراتها في الخارج، بما في ذلك مبادرة الحزام والطريق عام 2013والتي تهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين والدول الأخرى من خلال تطوير شبكة ضخمة من البنية التحتية تشمل الطرق والموانئ والسكك الحديدية. مما ساهم في تعزيز الدخل القومي من المصادر الدولية.

(ج) مرحلة التعافي والتحديات المستمرة (2021-2023)

- **التعافي من الجائحة**: بعد الجائحة، شهدت الصين انتعاشًا نسبيًا، حيث ارتفع إجمالي الدخل القومي من 17.7 تريليون دولار في 2023. يعكس هذا التعافي مرونة الاقتصاد الصيني وجهوده في دعم النمو.

- **التوترات الجيوسياسية:** التوترات التجارية والجيوسياسية المستمرة، بما في ذلك النزاعات مع الولايات المتحدة، مما أثر على الصادرات والنمو الاقتصادي الصيني بشكل غير مباشر.

- **التركيز على الابتكار**: استثمرت الصين بشكل متزايد في التكنولوجيا والابتكار، مما ساعد على زيادة الإنتاجية وتعزيز الدخل القومي.

7- معدل البطالة في الصين:

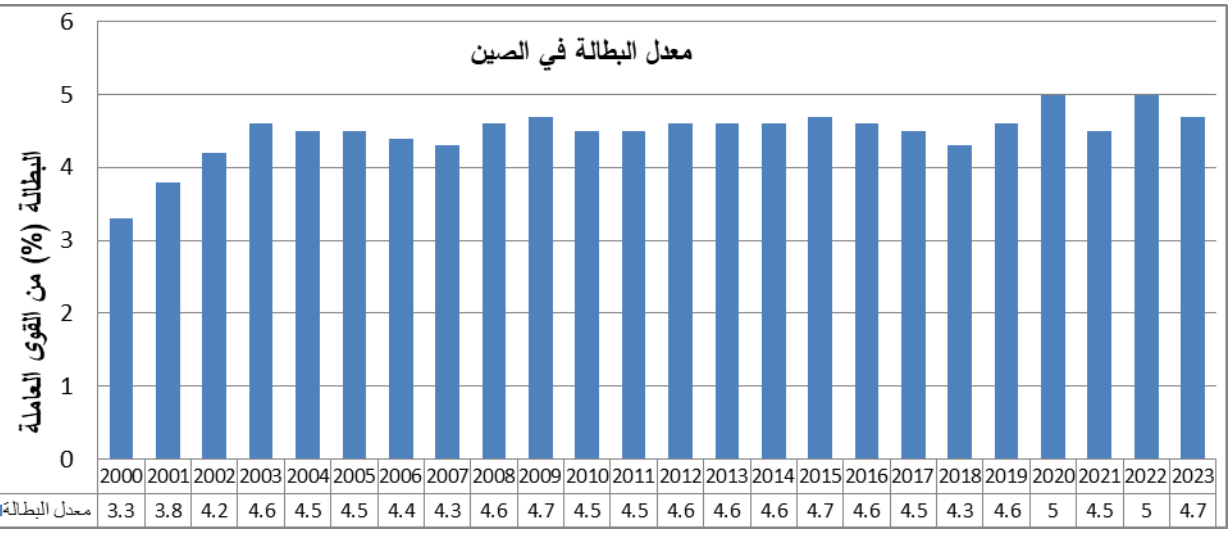

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
معدل البطالة	3.3	3.8	4.2	4.6	4.5	4.5	4.4	4.3	4.6	4.7	4.5	4.5	4.6	4.6	4.6	4.7	4.6	4.5	4.3	4.6	5	4.5	5	4.7

المصدر :البنك الدولي، مجموعة بحوث التنمية .

من الرسم البياني السابق نجد أن معدل البطالة في الصين يبلغ 4.7% من إجمالي القوى العاملة عام 2023 ، فبالرغم من نجاحها في الحد من الفقر بشكل كبير إلا أنها تواجه تحديات في مجال البطالة، ويرجع ذلك للعديد من الأسباب من أهمها:

- تغيير هيكل الاقتصاد: الصين شهدت تحولاً من اقتصاد صناعي إلى اقتصاد قائم على التكنولوجيا والخدمات. هذا التحول يمكن أن يؤدي إلى فقدان بعض الوظائف التقليدية دون تعويضها بوظائف جديدة بشكل متوازن.
- الأتمتة والتكنولوجيا: استخدام التكنولوجيا والأتمتة Automation مثل الروبوتات والبرمجيات، لأداء المهام والعمليات التي كانت تتم يدويًا بهدف زيادة الكفاءة وتحسين الإنتاجية وخفض التكاليف أدى إلى تقليل الحاجة للتدخل البشري وبالتالي تقليص الحاجة إلى بعض أنواع الوظائف، مما يعزز من معدلات البطالة في القطاعات المتأثرة.
- النمو السكاني: الزيادة في عدد السكان، خاصة الشباب الوافدين إلى سوق العمل، قد تؤدي إلى زيادة العرض عن الطلب في الوظائف المتاحة.
- الفجوة الإقليمية: هناك تفاوت اقتصادي بين المناطق الحضرية والريفية، مما يؤدي إلى وجود معدلات بطالة أعلى في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية.

- الأزمات الاقتصادية العالمية: الأزمات الاقتصادية، مثل التباطؤ الاقتصادي العالمي أو التوترات التجارية، يمكن أن تؤثر على سوق العمل في الصين وتزيد من معدلات البطالة.
- التحولات في سوق العمل: الانتقال من نموذج النمو القائم على التصدير إلى نمو يعتمد على الاستهلاك المحلي والذي يركز فيه الاقتصاد على زيادة الطلب الداخلي بدلاً من الاعتماد على التصدير إلى الأسواق الخارجية، قد يؤدي إلى فترة من عدم الاستقرار في سوق العمل.

ولكن رغم هذه التحديات، فإن الصين تواصل اتخاذ خطوات لتعزيز سوق العمل من خلال سياسات اقتصادية وتشغيلية تهدف إلى تحقيق استقرار اقتصادي وخلق فرص عمل جديدة.

لقد ظلت الصين قوة اقتصادية رئيسية ويعود هذا النجاح إلى سياسات الإصلاح الاقتصادي في عام 1978 تحت قيادة "دينغ شياو بينغ"، والتي بدأت معها الصين في التحول تدريجيًا من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، مما أدى إلى نمو اقتصادي سريع وتحسينات كبيرة في مستويات المعيشة. هذه الإصلاحات شملت تشجيع الاستثمار الأجنبي، تحرير السوق، وتحفيز القطاع الخاص،و الاستثمار في البنية التحتية، تحسين التعليم والرعاية الصحية، وتطوير المناطق الريفية مع استمرارها في الاستثمار في الابتكار والتوسع العالمي، مما يعزز قدرتها على مواجهة التحديات الاقتصادية المستقبلية.

إمكانيات إستفادة مصر من تجربة الصين في مكافحة الفقر من أجل تحقيق التنمية المستدامة:

طبقاً لتقرير مؤسسة New China Research الذي صدر في فبراير 2012 تحت عنوان "دراسات صينية حول التخفيف من حدة الفقر: منظور الاقتصاد السياسي"، والذي نقل عن قول الرئيس الصيني شي جين بينغ في خطاباته: "في ضوء ظروفنا القومية وتنفيذ قوانين مكافحة الفقر، اتبعت الصين مجموعة من السياسات والإجراءات الفريدة ووضعت نظامًا متكاملًا يشمل السياسات والإجراءات والمؤسسات، لتضع مسارًا فعالًا لمكافحة الفقر وتطور نظرية خاصة بها في هذا المجال." وأوضح التقرير أن جهود الصين في الحد من الفقر تبرز نظرية الاقتصاد السياسي القائم على التوزيع التي أسهمت في تقليص الفقر وتعزيز التنمية، حيث تركز هذه النظرية على تحقيق الرخاء المشترك عبر بناء "سوق داعمة للفقراء" يشارك فيها كل من الحكومة والسوق والمجتمع لتحفيز إنتاجية الفقراء وجعلهم جزءًا من عملية النمو. واختتم التقرير بالإشارة إلى أن الصين، من خلال تجربتها وأفكارها النظرية في مجال مكافحة الفقر، تساهم في الجهود الإنسانية الرامية إلى القضاء على الفقر وتقدم نموذجًا يحتذى به للدول والمناطق الأخرى

الصين: نموذج عالمي ومصدر إلهام للمنطقة العربية

ذكرت سابينا ألكير مديرة مبادرة أكسفورد بشأن الفقر والتنمية البشرية [13] ، أن جهود الحكومة الصينية في مكافحة الفقر تشكل نموذجًا مميزًا يمكن أن يحتذى به في البلدان النامية. وأوضحت أن نهج الصين في مكافحة الفقر يتم عبر التركيز على العمل من بيت إلى بيت ومن قرية إلى قرية ومن منطقة إلى منطقة، مما يجعل تلك الجهود أكثر فعالية وكفاءة.

وأضافت ألكير أن تجربة الصين في تقليص الفقر لا تحظى بإشادة المجتمع الدولي فقط، بل تقدم أيضًا دروسًا قيمة للدول العربية التي تشابه ظروفها ظروف الصين. وأشار محللون صينيون إلى أن مصر، على سبيل المثال، تسعى جاهدة للحد من الفقر من خلال وضع خطة شاملة تستهدف القضاء على الفقر المطلق بحلول عام 2030، وذلك في إطار "رؤية مصر 2030"، نظراً للتشابه بين ظروفها وظروف الصين.

وترى الباحثة :أن على الرغم من وجود بعض أوجه التشابه بين الاقتصادين الصيني والمصري، إلا أن هناك اختلافات كبيرة بينهما.وفيما يلي مقارنة توضح بعض أوجه التشابه والاختلاف:

[13] http://arabic.chinatoday.com.cn/2018/xw/202212/t20221219_800316293.html

أوجه التشابه والإختلاف بين الإقتصاد المصري والإقتصاد الصيني

أوجه التشابه	أوجه الإختلاف
النمو السكاني الكبير: كلا البلدين يعانيان من زيادة سكانية ملحوظة، مما يضغط على أسواق العمل والخدمات الاجتماعية.	**مرحلة التنمية:** الصين تعتبر اقتصاداً متقدماً نسبياً مقارنة بمصر، حيث حققت الصين نمواً اقتصادياً هائلاً خلال العقود الأخيرة وصارت قوة اقتصادية عالمية. بينما مصر تعتبر اقتصاداً ناشئاً ويعاني من تحديات اقتصادية أكبر.
التحديات الاقتصادية: تواجه الصين ومصر تحديات في مجالات مثل الفقر والبطالة، رغم اختلاف الحجم والأسباب.	**نموذج التنمية:** الصين تعتمد على نموذج نمو يعتمد على التصدير والصناعة الثقيلة والتكنولوجيا المتقدمة، بينما مصر تعتمد بشكل أكبر على القطاعات التقليدية مثل الزراعة والسياحة.
	التكنولوجيا والابتكار: الصين تستثمر بشكل كبير في التكنولوجيا والابتكار، ولديها قطاع تكنولوجي متطور جداً، بينما مصر ما زالت في مراحل مبكرة من تطوير هذا القطاع.
التركيز على التنمية الاقتصادية: كلا البلدين يسعيان لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تنفيذ إصلاحات وتطوير البنية التحتية.	**الاستثمار الأجنبي:** الصين تستقطب استثمارات أجنبية ضخمة ولديها تأثير كبير في الاقتصاد العالمي، بينما مصر تسعى لجذب الاستثمارات الأجنبية ولكن بمستويات أقل نسبياً.
	السياسات الاقتصادية: الصين لديها سياسات اقتصادية مركزة وشاملة تشمل الإصلاحات الهيكلية وتعزيز الابتكار، بينما مصر تركز على إصلاحات محددة في مجالات معينة مثل البنية التحتية وتطوير السياحة.

ولكن على الرغم من اختلاف الاقتصادين الصيني والمصري، يمكن أتخاذ التجربة الصينية كدراسة مقارنة بسبب النقاط التالية:

1. التجربة العملية الناجحة: الصين حققت إنجازات كبيرة في مجال مكافحة الفقر والتنمية الاقتصادية، مما يجعل تجربتها نموذجًا ملهمًا يمكن تحليل فعاليته وتطبيقه في سياقات مختلفة.

2. استراتيجيات شاملة: الصين اعتمدت على مجموعة متنوعة من السياسات التي يمكن أن توفر رؤى حول كيفية تحسين بعض جوانب الاقتصاد المصري، حتى وإن كانت الظروف مختلفة.

3. التعلم من التجربة: دراسة كيفية تعامل الصين مع تحديات مشابهة، مثل الفقر أو البطالة، يمكن أن توفر دروسًا قيمة تُساعد في صياغة استراتيجيات محلية تتناسب مع السياق المصري.

4. ابتكارات وتكنولوجيا: الصين قدمت حلولاً مبتكرة في مجالات مثل الأتمتة والتكنولوجيا المتقدمة، التي يمكن أن توفر دروسًا حول كيفية تعزيز النمو الاقتصادي واستخدام التكنولوجيا لتحسين الإنتاجية.

5. التكيف والمرونة: يمكن استخدام التجربة الصينية لتحديد الأساليب الناجحة التي يمكن تكييفها وفقًا لظروف مصرية خاصة، مما يساعد في تطوير حلول مبتكرة. من خلال تحليل كيفية تطبيق الصين لسياساتها و تكييف تلك السياسات بطرق تتناسب مع التحديات الخاصة بمصر.

بالتالي، التركيز على الصين كدراسة مقارنة يمكن أن يوفر قيمة كبيرة حتى مع وجود اختلافات في الاقتصاد، بشرط أن يتم تكييف الأفكار والاستراتيجيات بشكل يتناسب مع الظروف المحلية لمصر.

يمكن أن تستفيد مصر من تجربة الصين في مكافحة الفقر من أجل تحقيق التنمية المستدامة بالرغم من الفوارق الكبيرة بين الاقتصادين. وفيما يلي بعض النقاط التي يمكن لمصر الاستفادة منها في تجربة الصين في الحد من الفقر:

1. التخطيط طويل الأجل: لقد أعدت الصين خططًا استراتيجية طويلة الأجل تستهدف القضاء على الفقر، تتضمن تعزيز البنية التحتية، وتوفير فرص عمل مع الإهتمام والتوجه نحو المناطق الريفية، وتطوير جودة التعليم والرعاية الصحية. يمكن لمصر أن تتبنى نموذجاً مشابهاً يعتمد على التخطيط المستدام والموجه نحو التنمية المحلية.

2. الاستثمار في البنية التحتية: قامت الصين بمبادرة الحزام والطريق عام 2013 والتي تهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين والدول الأخرى من خلال تطوير شبكة ضخمة من البنية التحتية تشمل الطرق والسكك الحديدية والموانئ. مما ساهم في تعزيز الدخل القومي من المصادر الدولية. كما قامت بتحسين شبكات نقل الكهرباء والمياه في المناطق الفقيرة، مما ساعد على تحسين ظروف الحياة وجذب الاستثمارات. يمكن لمصر الإستفادة من هذا لتوجه لتحسين البنية التحتية في المناطق الفقيرة.

3. الإهتمام بالصناعات الصغيرة والمتوسطة: قامت الصين بالتركيز على دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة واعتبارها وسيلة لتوفير فرص عمل وزيادة الدخل. يمكن لمصر أن تتبنى سياسات مشابهة لدعم رواد الأعمال والمشروعات الصغيرة.

4. التعليم والتدريب المهني: اهتمت الصين بالإستثمار في التعليم والتدريب المهني لزيادة وتطوير مهارات الأفراد وتحسين فرصهم في سوق العمل. مصر يمكنها تعزيز هذا الجانب لتأهيل الشباب لسوق العمل بشكل أفضل وبالتالي زيادة الانتاجية.

5. التكنولوجيا والابتكار: استغلت الصين التكنولوجيا لزيادة الإنتاجية وتحسين الخدمات. يمكن لمصر التركيز على التكنولوجيا والابتكار لتحسين كفاءة القطاعات المختلفة وتقليل الفقر.

بالطبع، هناك اختلافات ثقافية واقتصادية كبيرة بين البلدين، لكن تطبيق بعض هذه الدروس مع مراعاة الظروف المحلية يمكن أن يسهم في تحسين وضع الفقر في مصر.

وهناك بعض التوصيات تتعلق بإمكانية الإستفادة من التجربة الصينية في مكافحة الفقر :

أولاً: اعتبار الزيادة السكانية ثروة بشرية أكثر من أنها تمثل عائقاً في محاربة الفقر.

ثانيا: تعزيز الجهود الرامية لتقليص الفقر عبر تنمية القطاعات الصناعية، حيث أن تسارع تطوير الصناعات الرائد والمبتكرة في المناطق الفقيرة وتنمية السياحة والاستثمار في مشاريع الطاقة الشمسية وتطوير قطاع التجارة الإلكترونية ، تقدم فرصاً جديدة لتحسين الظروف الاقتصادية في المناطق التي تعاني من الفقر، مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة وتحسين مستوى المعيشة. **ثالثا:** تفعيل مشاركة شاملة من المجتمع في جهود مكافحة الفقر. مع التأكيد على أهمية الدور المحوري والبارز للجهود الحكومية ، والتعاون بين جميع المحافظات (في الصين ساعدت 342 محافظة ذات اقتصاد متقدم بالمنطقة الشرقية 570 محافظة تعاني من الفقر بالمنطقة الغربية في تخفيف حدة الفقر، بأسلوب إقامة علاقة التوأمة والذي يعتبر أداة فعالة لتعزيز التعاون والتفاهم بين المدن أو المناطق، مما يساهم في تحسين جوانب مختلفة من الحياة من خلال تبادل المعرفة والخبرات. مما دعم إيجاد حلول فعالة للتحديات الكبيرة لإنهاء الفقر)، توفير الدعم المستهدف من قبل الأجهزة الحزبية والحكومية ، توفير المساعدة بواسطة الجيش وقوات الشرطة المسلحة، إشراك المجتمع المدني في دعم مبادرات مكافحة الفقر، والتنمية الإقليمية المتوازنة.

رابعا: تعزيز منظومة المسؤوليات التي تتصف بأن كل جهة يجب أن تتحمل مسؤوليتها وتؤدي واجباتها، وتتضمن تلك المنظومة هيكلًا حكوميًا ومنظمات غير حكومية ومنظمات دولية وقطاع خاص تعمل بشكل تكاملي لتلبية احتياجات المواطنين وتعزيز التنمية.

خامسا: يجب عمل استراتيجيات يومية لحل مشاكل المناطق الريفية

سادسا: وضع استراتيجيات بشان تحسين وتخفيف الفقر ومراعاة حقوق الإنسان في رفع مستوى الدخل

سابعا: زيادة الإنتاج خاصة الإنتاج الزراعي

وفي إطار جهود مصر للحد من الفقر وتعزيز التنمية المستدامة، فقد بدأت بالفعل الاستفادة من التجربة الصينية الناجحة في هذا المجال. استلهاماً من هذا النموذج، قامت مصر بتطبيق جوانب من تجربة الصين في سياقها المحلي، حيث بدأت الحكومة المصرية في تنفيذ إصلاحات اقتصادية لتحسين بيئة الاستثمار وتسهيل الإجراءات القانونية، مما يعكس التأثير الواضح لنموذج الصين، وإطلاق مشاريع تنموية كبيرة مثل "حياة كريمة" لتحسين الظروف في المناطق الريفية، وتطوير مشروعات كبرى في البنية التحتية، مثل العاصمة الإدارية الجديدة، التي تساهم في تحفيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص عمل جديدة. كما تركزت جهود الاستثمار في التعليم والصحة، من خلال تحسين جودة الخدمات وتعزيز الوصول إليها،

وهو نهج ينسجم مع السياسات الصينية في تعزيز رأس المال البشري بالإضافة إلى تعزيز برامج الدعم الاجتماعي.مما يوضح التزام مصر بتطبيق استراتيجيات مبتكرة لتحسين جودة الحياة وتقليل الفقر، مستفيدة من التجارب الدولية الناجحة.

لإبراز استفادة مصر من التجربة الصينية في مكافحة الفقر، يمكن تقديم جدول يوضح كيف قامت مصر بتطبيق أدوات وتجارب الصين وكيف أثرت هذه التطبيقات بشكل إيجابي. سيكون التركيز في هذا الجدول على توضيح العلاقة بين الأدوات الصينية وكيفية استفادة مصر منها بشكل ملموس.

الأداة	تطبيق الصين	تطبيق مصر	النتائج والإيجابيات في مصر
الإصلاحات الاقتصادية	- التحول إلى اقتصاد السوق: التحول من الاقتصاد المخطط إلى السوق المختلط. - تشجيع الاستثمارات: جذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز القطاع الخاص	- تحسين بيئة الاستثمار: تبسيط الإجراءات القانونية، تقليل البيروقراطية، وتعزيز الشفافية - دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة : تقديم حوافز وتمويل ميسر.	- زيادة الاستثمارات الأجنبية والمحلية: تحسن ملحوظ في جذب الاستثمارات. - نمو المشاريع الصغيرة: خلق فرص عمل جديدة وتحفيز النمو الاقتصادي
التخطيط الإقليمي والتنمية المتوازنة	- **التنمية الإقليمية:** تطوير المناطق الريفية والأقل نمواً - **موازنة الفجوات الإقليمية:** توجيه الموارد لموازنة الفجوات بين المناطق.	- **استراتيجيات تنموية متكاملة:** تنفيذ مشاريع في الصعيد والمناطق الريفية مثل مشروع "حياة كريمة" - **تنمية متوازنة:** تحسين بنية الخدمات الأساسية في المناطق النائية.	- **تحسين معيشة سكان المناطق الريفية :**تقليل الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية - **توفير خدمات أساسية:** تحسين البنية التحتية والخدمات في المناطق النائية.
الاستثمار في البنية التحتية	- **تحسين البنية التحتية الأساسية:**الاستثمار في تطوير الطرق والنقل. - **مشاريع كبرى**: بناء مشاريع بنية تحتية كبيرة	- **مشروعات كبرى** : تنفيذ مشاريع مثل العاصمة الإدارية الجديدة وتطوير شبكة الطرق	- **تحفيز النمو الاقتصادي :**تحسين وسائل النقل والبنية التحتية يعزز النشاط الاقتصادي.

	مثل الطرق السريعة والموانئ.	**- تحديث البنية التحتية:** تحسين المواصلات والطاقة.	**- توفير وظائف جديدة :** تنفيذ مشاريع بنية تحتية كبيرة.
الاستثمار في التعليم والصحة	**- تعزيز جودة التعليم والصحة:** تحسين المدارس والمستشفيات. **- استثمارات في النظام الصحي :**تطوير المرافق الصحية وتوسيع الخدمات الطبية.	**- تحسين التعليم والصحة:** تطوير المدارس والمستشفيات، وإطلاق مبادرات مثل "التعليم للجميع" و"الصحة للجميع." **- تعزيز الخدمات الصحية:** توسيع التغطية الصحية.	**- تحسين جودة التعليم والصحة :**رفع مستوى التعليم والرعاية الصحية. **- زيادة الوصول للخدمات الأساسية :** تحسين الفجوات في الخدمات الصحية والتعليمية
البرامج الاجتماعية والتأمينات الاجتماعية	**- برامج الدعم الاجتماعي:** توفير التأمين الصحي والمساعدات المالية للفئات الضعيفة. **- خدمات اجتماعية أساسية:** دعم اجتماعي شامل.	**- تعزيز البرامج الاجتماعية :**تطوير برامج مثل "تكافل وكرامة" لتقديم المساعدات المالية والدعم الاجتماعي. **-تحسين التأمينات الاجتماعية :**توسيع التغطية الصحية والتأمينية.	**زيادة الدعم للفئات الضعيفة :**توفير دعم مالي واجتماعي للفئات الأكثر احتياجاً. **-تحسين شبكة الأمان الاجتماعي :**تعزيز برامج التأمين الصحي والاجتماعي
الابتكار في سياسات الفقر وتحليل البيانات	**-استخدام تحليل البيانات:** تحسين تحديد الفقراء وتصميم استراتيجيات موجهة. - **برامج متخصصة:** تصميم برامج لتلبية احتياجات محددة.	**- تطبيق تقنيات تحليل البيانات :** استخدام البيانات لتحديد الفقراء وتحسين استهداف المساعدات . **- تطوير البرامج:** إنشاء نظام لمراقبة وتقييم البرامج مثل "برنامج دعم الفقراء."	**- تحسين فعالية البرامج :**تحديد الفئات المستهدفة بدقة وتحسين تخصيص الموارد. **- مراقبة وتقييم البرامج:** تحسين استجابة البرامج لاحتياجات الفقراء.

يتضح من الجدول أن:

- **الإصلاحات الاقتصادية:** تُظهر النتائج أن تحسين بيئة الاستثمار في مصر وزيادة دعم المشاريع الصغيرة أسفرت عن نمو اقتصادي وتحسين الاستثمارات.
- **التخطيط الإقليمي والتنمية المتوازنة:** تبين النتائج أن تنفيذ مشاريع تنموية في الصعيد والمناطق الريفية قد ساعد في تقليل الفجوة التنموية وتحسين الخدمات.
- **الاستثمار في البنية التحتية:** تساهم المشروعات الكبرى مثل تطوير العاصمة الإدارية وشبكة الطرق في تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل.
- **الاستثمار في التعليم والصحة :**تحسن جودة التعليم والرعاية الصحية يعزز من حياة الأفراد ويزيد من وصول الخدمات الأساسية.
- **البرامج الاجتماعية والتأمينات الاجتماعية :**تبين النتائج زيادة فعالية البرامج الاجتماعية مثل "تكافل وكرامة" في دعم الفئات الضعيفة وتعزيز شبكة الأمان الاجتماعي.
- **الابتكار في سياسات الفقر وتحليل البيانات**: يُظهر التطبيق الفعّال لتحليل البيانات تحسن في استهداف المساعدات وبرامج دعم الفقراء.

هذا الجدول مصمم لتوضيح كيف استفادت مصر من التجربة الصينية بشكل واضح ومحدد، مما يسهل فهم العلاقة بين السياسات الصينية وتطبيقاتها في مصر.

في الختام أرى أن الإستراتيجية التي اتبعتها الصين لمكافحة الفقر، بتوجيه وتحت قيادة فكر الرئيس شي جين بينغ، كما يوضح كتاب ((شي جين بينغ: حول الحكم والإدارة))، تمثل إضافة قيمة ونموذجاً يحتذى به للعديد من دول العالم للتخلص من دائرة الفقر والإستمرار في مسيرة التنمية.

النتائج والتوصيات

النتائج

1. يعتبر الفقر من أهم العقبات التي تعرقل مسيرة التنمية المستدامة على الصعيدين المحلي والعالمي، ومن ثمّ فإن القضاء على الفقر يعتبر من أهم أولويات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة
2. تمثل التنمية المستدامة التغييرات الإجتماعية والإقتصادية والبيئية المستمرة عبر الزمن، بهدف الإتجاه نحو الأفضل في حياة الأفراد والأجيال القادمة، بشرط أن يصاحب هذه التغييرات تحقيق الحد الأدنى من شروط الإستقرار البيئي
3. إن ظاهرة الفقر من الظواهر الإقتصادية التي لها جوانب متشابكة منها الإجتماعي والإقتصادي والسياسي والبيئي .
4. لا يؤدي النمو الإقتصادي إلى تخفيف حدة الفقر إلا إذا تحقق في بيئة سياسية اقتصادية كلية تراعي قضايا الفقر .
5. من الممكن أن تساهم استراتيجيات وسياسات الحد من الفقر في زيادة مستوى مؤشرات التنمية المستدامة في مصر .
6. إمكانية معالجة الفقر من خلال آليات التنمية المستدامة .
7. تمثل زيادة الكثافة السكانية عائقا" أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة ولكن يمكن الإستفادة منها وتطويعها لمكافحة الفقر من خلال الإستفادة من تجربة الصين في مكافحة الفقر بما يتلائم مع الإقتصاد المصري .
8. يمكن الإستفادة من التجارب الدولية الناجحة على المستوى العالمي في مجال تطبيق سياسات التنمية المستدامة للحد من الفقر في مواجهة مشكلة الفقر في مصر ، كالتجربة الصينية التي اعتمدت على تنمية المناطق الأكثر فقرا أو ما يعرف بجيوب الفقر عن طريق توفير البنية التحتية وتحسين ظروف العمل ، ويعد الإهتمام برأس المال وإرادة الحكومة الصينية في تحسين مستوى معيشة السكان أهم العوامل التي هيئت لنجاح هذه التجربة .

التوصيات

1. أهمية توفير قاعدة بيانات متكاملة عن الأسر الأكثر فقراً ودراسة العوامل المؤدية لذلك (على سبيل المثال زيادة عدد افراد الأسرة دون سن العمل)، من أجل تقديم حلولاً عملية لمساعدتهم على توفير مصدر دخل مناسب.
2. إنشاء قاعدة معلومات بخصوص مؤشرات التنمية المستدامة، يتم تحديثها دوريا، وإعداد تقارير شاملة لجميع المؤشرات والأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والبيئية والمؤسساتية، للوقوف على نقاط القوة و مواطن الضعف في تطبيق التنمية المستدامة .
3. ضرورة زيادة تشجيع الدولة للبحوث الإقتصادية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة
4. محاولة إيجاد طرق للحد من الفقر وزيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي.
5. الحد من النمو السكاني وضرورة تبني سياسات وبرامج فاعلة لتنظيم الأسرة وتنمية الوعي بخطورة الزيادة السكانية وتداعياتها السلبية على مستويات المعيشة وبالتالي زيادة معدلات الفقر
6. ضرورة الإهتمام بالثروة البشرية باعتبارها مورد اقتصادي هام جداً لابد من وضع رؤية شاملة لإستغلاله لتفعيل النهضة الإقتصادية التنموية ، حيث تزخر جمهورية مصر العربية

بطاقات بشرية هامة تستدعي الإستثمار فيها ، عن طريق توفير مراكز للتعليم والتدريب تتناسب تخصصاتها مع متطلبات سوق العمل .

7. زيادة الوعي بأهمية التعليم من أجل مكافحة البطالة ومن ثم محاربة ظاهرة الفقر.
8. العمل على إصلاح المنظومة التعليمية لتجنب تدني المستوى التعليمي وعدم توافق مخرجاته مع متطلبات سوق العمل الحديثة .
9. تعاون كلاً من القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتوفير فرص عمل لائقة ومستدامة ودعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.
10. إقامة مراكز تدريب إقليمية وخصوصاً في المناطق الأكثر فقراً لزيادة إنتاجية وقدرات الأفراد لتتوافق مع متطلبات سوق العمل.
11. خلق آليات فعالة للتمويل مثل القروض الميسرة والتمويل المتناهي الصغر، مما يعمل على الحد من البطالة والفقر معاً .
12. تشجيع المشروعات الصغيرة فى مصر وتيسير القروض الحسنة .
13. عمل بحوث ودراسات تختص بتعليم كيفية وضع دراسات الجدوى للمشروعات الصغيرة .
14. الاشتراك مع برامج الامم المتحدة للإطلاع على المنح لدعم المشروعات الصغيرة وخاصة الزارعية .
15. التوسع في المشروعات متناهية الصغر، الصغيرة والمتوسطة وبصفة خاصة في القطاع الزراعي؛ لتوفير فرص عمل وجعل الأفراد منتجين لمكافحة وتقليل البطالة والفقر، مع اعفاءها من الضرائب لحين الإنتهاء من سداد القرض.
16. التركيز علي النمو في صعيد مصر؛ بزيادة توجيه الإستثمارات فيها وبخاصة كثيفة إستخدام العمالة. مع مشاركة السكان في البرامج والأنشطة التنموية في صنع القرارات وحل مشكلاتهم؛ للخروج من حلقات الفقر.
17. تحقيق الأمن الغذائي من خلال الحد من الفجوة الغذائية؛ وذلك بزيادة الإنتاجية الغدانية للمحاصيل الزراعية الغذائية، واتباع التركيب المحصولي الأفضل الذي يعظم صافي العائد الزراعي.
18. العمل على تطوير البنية التحتية وكذلك تحسين الخدمات العامة وبصفة خاصة التعليم والصحة والسكن الكريم مما يؤدي إلى الحد من الفقر متعدد الأبعاد ، فضلاً عن توفير حياة كريمة للفقراء
19. رأس المال البشري وإرادة الحكومة الصينية في تحسين مستوى معيشة السكان أهم العوامل التي هيئت لنجاح هذه التجربة .

المراجع

المراجع العربية

1. الأمم المتحدة: جدول أعمال القرن ٢١ (نيويورك، ١٩٩٣)، الفقرة ٣-٨(أ).
2. د.ابراهيم حسين العسل:التنمية في الفكر الإسلامي مفاهيم–عطاءات–معوقات–اساليب،المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،2006،ص 23
3. مجلة ديالي،2015
4. محمد عبد البديع،اقتصاديات حماية البيئة،دار الأمين للنشر والتوزيع،القاهرة،مصر،2003،ص 84
5. د. عبد الله بن جمعان الغامدي، بين الحق في إستغلال الموارد الطبيعية والمسئولية عن حماية البيئة، ،2007 ص
6. شراكة عالمية جديدة : القضاء على الفقر وتحويل الإقتصاديات من خلال التنمية المستدامة ، تقرير مجموعة الخبراء حول جدول أعمال التنمية لما بعد 2015، روزانا ملدوزا زابانا، الطبعة الاولى،اب/أغسطس 2015
7. قطاع إدارة الأزمات والكوارث – مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار – مجلس الوزراء
8. مكتب العمل الدولي: العمل اللائق من أجل التنمية المستدامة ، تقرير المدير العام، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ٩٦ ، جنيف، ٢٠٠٧ .
9. مكتب العمل الدولي: الاستنتاجات بشأن تعزيز المنشآت المستدامة ، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ٩٦، ٢٠٠٧ ، الفقرتان ٣ و ٨.
10. مكتب العمل الدولي: الانتعاش من الأزمة ميثاق عالمي لفرص العمل، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ٩٨، جنيف، ٢٠٠٩، الفقرة ٢١(٣).
11. مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة: المستقبل الذي نصبو إليه (نيويورك، ٢٠١٢ ، الفقرة ٥٦ .
12. (مجموعة العشرين : إعلان قادة : مجموعة العشرين (لوس كابوس، المكسيك، ٢٠١٢).
13. زينب الخضيري. القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة.

14. محمد شوقي الفنجري (1980)، المذهب الإقتصادي في الإسلام. ورقة مقدمة في المؤتمر العالمي الأول للإقتصاد الإسلامي. جدة.

15. الأمين العام، الدورة الرابعة والستون، البند 22 من القائمة الأولية: القضاء علي الفقر وقضايا إنمائية أخري، ص.2

16. الجهازالمركز ي للتعبئة العامة والإحصاء بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك.

17. الطحلاوي، محمد رجائي العلاقة بين البيئة والتنمية، مجلة أسيوط للدراسات البيئية،العدد ،2. ص.01.مجلة العلوم البيئية

18. معهد الدراسات والبحوث البيئية – جامعة عين شمس المجلد الثاني واالربعون، الجزء الأول، يونيو2018

19. المنظمة العربية للتنمية الزراعية دراسة برامج ومشروعات الحد من الفقر في المناطق الريفية في اللدول العربية،

20. الموقع االلكتروني لبوابة معلومات مصرeg.gov.eip.www :

21. : WDI , http://databank.worldbank.org .االموقع الالكتروني للبنك الدولي

22. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية)810.(: تنمية للجميع، ص .8

23. حجازي، عزه محمد) 2(: الحد من الفقر في إطار الالمركزية المالية في مصر، مجلة

المراجع الأجنبية

1- Australian Conservation Foundation and Australian Council of Trade Unions: Creating jobs – cutting pollution: The roadmap for a cleaner, stronger economy (Melbourne, 2009)

2- E. Daly, M. Pieterse and J. Medhurst: Evaluating the Potential for Green Jobs in the Next Multi-

3- Global Green Growth Institute: Green growth in motion: Sharing Korea's experience (Seoul, 2011).

4- Global Climate Network (GCN): Low-carbon jobs in an interconnected world, GCN Discussion Paper No. 3 (2010)

5- IILS: World of Work Report 2009: The global jobs crisis and beyond, op. cit.; M. S. Andersen and P. Ekins: Carbon-energy taxation: Lessons from Europe (Oxford, Oxford University Press, 2009).

6- ILO: Green jobs assessment in Lebanon (Geneva, 2012).

7- ILO: Employment and labour market implications of climate change, Governing Body, 303rd Session, Geneva, Nov. 2008, GB.303/ESP/4.

8- International Institute for Sustainable Development website: http://www.iisd.org/business/tools/principles_icc.aspx.

9- MF: Who's going green and why? Trends and determinants of green investment, IMF Working Paper (Washington, DC, 2011).

10- J. Maia et al.: Green jobs: An estimate of the direct employment potential of a greening South African economy (Sandown, Industrial Development Corporation, Development Bank of South Africa, 2011)

11- Working towards sustainable development: Opportunities for decent work and social inclusion in a green economy (Geneva, ILO, 2012)

12- **OECD**: OECD environmental outlook to 2050, op. cit

13- **http://arabic.chinatoday.com.cn/2018/xw/202212/t20221219_800316293.html**

14- http://www.un.org/millennumgoals